صوت النساء

معاً من أجل التحرير... معاً من أجل بناء الوطن

توزع مجاناً

٢٣ شباط - ٢٠١٢ العدد ٣٣٩ | صحيفة شهرية تعنى بقضايا المرأة المجتمع | 23 February 2012 NO 339

لو من لحمنا نعطيك درعاً
لكن سهل الريح، لا يعطي عبيد الريح زرعاً
إنا سنقلع بالرموش
الشوق والأحزان... قطعاً
وإلاما نحمل عارنا وصليبنا والكون يسعى
ستظل في الزيتون خضرته
وحول الأرض درعاً!!

محمود درويش

طاقم شؤون المرأة

المرأة الفلسطينية تحت الإحتلال

عدسة: عصام الريماوي

صوتنا

عندما تنتصر الكرامة

كثيراً ما نسمع تعبيرات مختلفة عن الكرامة، تبقى تعبيرات في سياقات معينة، وتظل تعبيرات عن تجارب أو رؤى محددة. لكن عندما تتجسد الكرامة بالفعل، تبرز بأجمل تجلياتها، عندما تنتصر يصبح لها معنىً آخر، معنىً مختلف يمس القلب، الروح والضمير. هذا ما اختبرناه عندما انتصرت إرادة خضر عدنان أمام الغطرسة والعنف الصهيوني. كالصخرة الشامخة، تحطم عليها الحديد والتهديد، رأينا كرامة الإنسان تنتصر. هذا الإصرار على انتصار الكرامة، كان بمثابة دق على خزان قلوبنا وضميرنا. كان بمثابة تذكير لنا وبقوة، أن كرامتنا أغلى من حياتنا كما قال خضر عدنان. عندما تنتصر الكرامة، تتجلى الإنسانية، يتجلى الإحساس بالشموخ، وهذا يعطينا قوة وثقة بأننا قادرات وقادرون.

وأصعب ما في هذا المشهد، هو السؤال الذي يطارد النساء الفلسطينيات، كيف لنا أن نبين أن لدينا كرامة أيضاً، وإننا نناضل من أجلها ومن أجل الحفاظ عليها. وكيف لنا أن نضمن بأن مجتمعنا جاهز ومستعد أن يأخذ جميع التدابير من أجل الحفاظ على كرامتنا؟ سؤال يحتاج إلى الكثير من الفعل، ومن العمل والنشاط المصاحب بثقة، بأننا قادرات على إحداث التغيير في موازين القوة في مجتمعنا. في ظل غياب الإحساس بالكرامة، وغياب النضال من أجل الكرامة، تصبح المفاهيم كالتعايش، الرفض والتمرد غامضة ومبهمة. وكأن لا فرق بينها. فمثلاً، من أجل الحفاظ على إنسانيتنا في ظل الاحتلال، ليس علينا أن نتعايش معه، ولا يعني أن نسكت، أو أن نتقبله. فالحفاظ على إنسانيتنا، يعني أن نتمرد، أن نصرخ بأفعالنا بصوت عالٍ بأننا لنا كرامة، وهي أغلى من حياتنا، كما قال خضر عدنان. أمام مشهدٍ آخر تم اختباره بشكل جماعي، كان الإحساس الذي شعر به معظم المجتمع الفلسطيني، عندما سمع خطاب الرئيس محمود عباس في الأمم المتحدة، يطالب المجتمع الدولي بتحمل مسؤولياته تجاهنا، وأن يقبلنا كدولة مستقلة.

وهنا يتم طرح سؤال آخر، حول ما الذي يجعل المرأة الفلسطينية تصمد أمام انتهاكات الاحتلال، وتظل قادرة على الحفاظ على أسرتها، وعلى نفسها، وتبقى المسؤولة عن جميع النشاطات الإقتصادية، والاجتماعية والسياسية التي تقوم بها؟ فقد يكون الإحساس بالكرامة كامرأة من أهم الأسباب التي تؤدي الى صمودها، تحارب، وتناضل. تحتاج المرأة الفلسطينية إلى منظومة من القوانين والأنظمة والسياسات التي تصون كرامتها وحقوقها على الصعيد الداخلي، حتى تستطيع الاستمرار بان تكون شريكة كاملة في النضال من أجل الحرية والاستقلال.. هناك مشاهد عديدة وكثيرة على انتصار الكرامة، الإحساس بها والدفاع عنها. ما هو مختلف هذه المرة قد يكون التوقيت، نحن بأمس الحاجة إلى نموذج خضر عدنان، مرة أخرى، وأخرى، حتى نصل معاً وبشكل جماعي، إلى مرحلة الفعل والإمساك بأمورنا مرة أخرى، وأن نرجع ونكون الفعل الإيجابي، كما كنا في التاريخ القريب.

إضاءات

حماية النساء في ظل الصمت

روان سمارة

بالرغم مما يعانيه المجتمع الفلسطيني من الاحتلال وتبعاته، إلا أنه لا يزال كسائر المجتمعات العربية يشكل أرضاً خصبة تنتشر فيها العديد من السلوكيات، وتتنامى فيها العديد من الثقافات، التي جاءت كنتيجة لعدد من العوامل من أهمها الفهم الخاطئ للدين وتعاليمه، وإصرارنا على التمسك بالموروث الثقافي، وما يترتب عليه من عادات وتقاليد، قد تمتد جذورها لآلاف السنين. ولما كانت ثقافتي الصمت و «العيب» هي إحدى هذه الثقافات، التي تسيطر على مجتمعنا، بشكل يحول دون إدراكنا للآثار السلبية التي تأتي مصاحبة لها، كان لا بد أن نقف ونتحدث بصوت مسموع عن هذه الثقافات وآثارها، علنا نصل معاً للحلول التي تحمي الفئات المعنفة من تنامي تلك الثقافات، التي لا تقتصر آثارها على المعنفين فقط، بل على المجتمع بشكل عام.

من هنا جاءت مبادرة طاقم شؤون المرأة، الذي قام بتنظيم ندوة بعنوان: «غياب الحماية للنساء في ظل ثقافة الصمت»، وذلك بمشاركة ممثلين عن وزارتي الشؤون الاجتماعية ووزارة التربية والتعليم و جهاز الشرطة، وبحضور عدد من النشطاء في مجال حقوق المرأة وبعض المراكز والجمعيات العاملة على قضايا الفئات المهمشة اجتماعياً، من أطفال ونساء وذوي الاحتياجات الخاصة. حيث تم التعريف من خلال الندوة، على الجهود التي قامت بها الجهات المشاركة، من أجل ضمان تقديم الحماية الاجتماعية لكافة تلك الفئات. كما تمت الإشارة أيضاً للمشاريع المستقبلية، التي يجري العمل على تنفيذها في هذا الإطار. وذلك من خلال نقاش أدارته السيدة سريدا عبد حسين مديرة طاقم شؤون المرأة، التي بدأت حديثها بالتأكيد على أن مفهوم الحماية الاجتماعية، لم يكن يوماً حكراً على المرأة وحدها، بل امتد ليشمل كل المستضعفين والمهمشين. ثم أكملت: «في كل مرة يدور الحديث فيها عن الحماية الاجتماعية، يتبادر لذهني نفس السؤال، متى ننظر للصمت على أنه عائق اجتماعي وفي أي حالات يكون كذلك؟ سؤال آخر أيضاً أظنه يستحق منا البحث عن إجابة، هل يمكن حقاً للصمت أن يكون بشكل أو آخر نوعاً من أنواع الحماية وما هو السياق عندما يكون حماية؟».

استراتيجية للحماية

السيدة كوثر المغربي مديرة عام شؤون المرأة في وزارة الشؤون الاجتماعية، أشارت إلى أن توفير الحماية للفئات المهمشة، هو من أهم الأولويات التي تسعى الوزارة لتحقيقها. وأكدت على أن تحقيق هذه المهمة، يتطلب التنسيق بين الوزارة وكافة المؤسسات ذات الصلة. وتابعت السيدة البرغوثي: «نحن في وزارة الشؤون الاجتماعية، ومن خلال استراتيجية الحماية التي وضعتها الوزارة، قمنا بالعديد من الخطوات، التي تكفل الحماية للفئات المعنفة، فقمنا بداية بإنشاء عدد من المراكز، التي تقدم العديد من الخدمات للنساء المعنفات، حيث تقوم هذه المراكز بتقديم الاستشارات النفسية والقانونية، كما وتقوم بتقديم الإيواء للحالات الخاصة، التي تعاني ظروفاً أسرية سيئة. ومن هذه المراكز نذكر البيت الآمن في نابلس، ومركز طوارئ أريحا وهو مغلق حالياً، ومركز محور، الذي يعد تجربة ناجحة في هذا المجال، ويقدم الإيواء لما يقارب خمسة وثلاثين امرأة وأطفالهن. وقد شكلنا وبالتعاون مع وزارة شؤون المرأة، لجنة توجيهية لهذه المراكز. وعلى صعيد آخر، قمنا بتشكيل شبكات لحماية الطفولة، تتوزع في خمس مناطق، هي جنين، نابلس، بيت لحم، الخليل ورام الله».

وحول العقبات التي تقف عائقاً في طريق عطائهم قالت السيدة كوثر: «نحن نواجه العديد من العقبات التي تحد من إنجازاتنا في مجال الحماية تحديداً، فنحن نعاني على مستوى الوزارة من ضعف الإمكانات المادية، وعدم توفر الكادر المدرب بأعداد كافية، الأمر الذي يتسبب بضعف تغطية البرامج والخدمات لكافة المناطق. هذا أولاً، ثانياً: إن غياب النص القانوني الذي يؤمن الحماية لهذه الفئات، يعد أيضاً أحد أهم المشكلات التي تواجهنا. ثالثاً: تعاني الوزارة من عدم قدرتها على الوصول لكل اللواتي يحتجن للحماية، وذلك لأن نسبة ضئيلة من هؤلاء النساء، هن فقط اللواتي يتوجهن لتقديم الشكاوى، في حين يقف الخوف عائقاً في طريق النسبة الأكبر. كما ونعاني أيضاً من إمكانية تقديمنا خدمات لذوي الاحتياجات الخاصة، وذلك يعود لما تحدثنا عنه من ضعف الموارد. رابعاً: ضعف التنسيق بين المؤسسات، يعد المشكلة التي تواجه أي عمل، فهذه القضايا تحتاج منا تكثيف الجهود وحشد الطاقات. أما المشكلة الكبرى التي نعاني منها، فهي إعادة دمج النساء اللواتي خرجن من مراكز الإيواء مع مجتمعاتهن وأسرهن، وذلك بالطبع لما ينتشر في مجتمعنا من ثقافات، تقوم على تجريم الضحية وجلدها».

إطار قانوني

من جهته أكد اللواء عدنان الضميري، الناطق الإعلامي لجهاز الشرطة، على أن قوى الأمن يضبط عملها إطار قانوني لا تستطيع تجاوزه، فهي المسؤولة عن تطبيق القانون وحفظ الأمن والنظام، وليس التشريع الذي هو بيد المجلس التشريعي المعطل حالياً. اللواء الضميري الذي حمل مؤسسات المجتمع المدني بشكل عام والمؤسسات القانونية والحقوقية بشكل خاص، مسؤولية تطوير هذه القوانين وتحديثها، رأى أنها لم تقصر في هذا الجانب وحسب، بل امتد قصورها ليصل لعدم قيامها بواجبها في نشر الوعي القانوني بين فئات المجتمع، التي تصنف شريحة كبيرة منها على أنها جاهلة قانونياً.

ثم تابع اللواء الضميري قائلاً: «منذ ما يقارب الأربع سنوات، قمنا في جهاز الشرطة بتخصيص وحدة لحماية الأسرة والطفولة، بإدارة الزميلة وفاء معمر، وتعمل هذه الوحدة على تقديم الحماية للنساء والأطفال، وذلك ضمن ما يسمح به القانون. أما المشكلات التي تواجهنا، فهي كما ذكرت السيدة كوثر كثيرة كماً وكبيرة نوعاً، ولكن أكبرها هو خوف المعنفات من تقديم الشكاوى، بل إن بعضهن يقدم الشكوى ولكنه يرفض تسجيل إفادته، وذلك بالطبع لعدم وجود قانون يحمي المعنفات أو من يتقدم بالشكوى. هذه النقطة تحديداً تدفعني للحديث عن شكل آخر للعنف يمارس ضد النساء، هو العنف القانوني، وهو ما يستحق منا الالتفات له والعمل على الحد منه».

كما انتقد اللواء عدنان الضميري الإعلام المزيف، الذي يقوم على إثارة الغرائز والعواطف فقط ،دون أن يقدم حلاً أو فكراً، في حين يوجد إعلام حقيقي، يهدف إلى التوعية وإلقاء الضوء على المشكلات الاجتماعية، وذلك لحلها والحد من آثارها. وحول تقديم الشرطة للمعلومات لوسائل الإعلام، أكد على أن كل شخص يمكنه الوصول لأي معلومة يرغب الوصول إليها من خلال الموقع الإلكتروني لجهاز الشرطة، أو بالتوجه لديوان المظالم، حيث تعطى المعلومات بشفافية كاملة.

وفي كلمتها، تحدثت السيدة إلهام غنيم، رئيسة قسم الإرشاد في وزارة التربية والتعليم، عن دور وزارة التربية والتعليم في الحد من ثقافة الصمت قائلة: «نحن في وزارة التربية والتعليم، لا نعمل على برامج تخص النساء وحدها، بل نعمل على برامج تهدف للحد من العنف الممارس ضد الأطفال، ولحماية الأسرة والطفل بشكل خاص. وذلك من خلال العمل على نشر مرشدين في كافة المدارس، حيث بلغ عدد المرشدين العاملين في مدارس الضفة الغربية ٦٥٩ مرشداً، موزعين على ١٠٣٠ مدرسة، ونحن لا نزال نسعى لتأمين مرشد لكل مدرسة».

ثم أكملت السيدة غنيم: «أما على صعيد البرامج، فنحن عملنا على تنفيذ برامج حماية لكل المدارس التي يعمل فيها مرشدين، كما أننا نقوم بتوجيه المؤسسات المختصة لمتابعة الحالات التي تكون ضمن المدارس، التي لا يوجد لديها مرشد. أما بالنسبة لبرامج الحماية التي تعمل الوزارة عليها، فهي برامج توعوية توجه للأهالي والطلاب، ومن بينها، برامج حول حماية الأطفال من خطر الاعتداء والتحرش الجنسي، الصحة الإنجابية وسن المراهقة ومشكلاته، حل النزاعات ومهاراتها، برامج حول عمالة الأطفال والتسرب من المدارس، الاستخدام الخاطئ للإنترنت . كما أننا نقوم بمتابعة الحالات الصعبة التي تواجهنا، والعمل عليها مع المؤسسات الشريكة، والتي من بينها وزارة الشؤون الاجتماعية».

وحول ما ستقوم به الوزارة خلال الفترة القادمة، تحدثت السيدة غنيم عن تعميم التجربة التي قامت بها الوزارة في ضواحي القدس، على مدارس الضفة والقطاع، حيث تم العمل من خلال هذه التجربة، على الحد من العنف المدرسي. كما تحدثت عن تطوير البرامج القائمة حالياً. وقد أشارت السيدة إلهام في ختام حديثها، إلى أن المشكلة المالية تقف عائقاً أمام توفر المرشدين في المدارس، حيث يعامل وجود المرشد في المدرسة على أنه شيء كمالي، بالمقارنة مع وجود المعلم.

فروقات

أمل جمعة الإعلامية العاملة ضمن طاقم شؤون المرأة، التي تقدم برنامجاً عنوانه «ضد الصمت»، ألقت الضوء في بداية حديثها على استطلاع أجرته مؤسسة أرواد، مثلت نتيجته شكلاً من أشكال الازدواجية التي يعاني منها مجتمعنا. ففي حين دعا ٧٠٪ من الشباب الذين شملهم الاستطلاع، إلى شطب المادتين اللتين تعرفان بالعذر المحل والعذر المخفف، إلا أنهم نفوا وجود أي شكل للإضطهاد الممارس ضد النساء.

ثم انتقلت الإعلامية جمعة، للحديث عن الفروقات في الحديث عن قضية ما بين وسائل الإعلام التقليدية ووسائل الإعلام الحديثة، التي يؤمنها لنا الإنترنت، من خلال مواقع التواصل الاجتماعي. ففي حين يقتصر أداء الأولى على توصيل الخبر، تضمن وسائل الإعلام الحديثة تلقي الصحفي أو الإعلامي لردود الأفعال، وتوضح مدى تجاوب الجمهور مع القضية أو الخبر. كما أشارت جمعة، إلى أن الإعلام هو سلاح ذو حدين، فهو يمكن أن يخدم قضية ويحشد الرأي العام، وذلك من خلال الاستخدام الجيد للمعلومة والكلمة، في حين أنه قد يصل لحد كونه قاتلاً، إذا استخدم بأسلوب خاطئ، يعتمد على التشهير والإثارة واستخدام الكلمة في غير موضعها، لمجرد إثارة فضول القارئ أو المتلقي؛ وهذا الأمر يعتمد على مدى وعي الصحفي وضميره الإنساني.

ثم تابعت جمعة حديثها قائلة: «عند سماعنا لقصة أو حادثة ما، نسمع الكثير من الجدال والصخب، ويعلو صوت حديثنا، ثم فجأة وبعد مرور أيام أو حتى ساعات، يسود الصمت من جديد، ليس على مستوى الأفراد وحسب، بل على مستوى المؤسسات النسوية أيضاً. فهي تثور سريعاً وتصمت سريعاً، وتضيع الثورة في زحمة الأشغال والموضوعات. ومن هنا يتحول دور الإعلام لشكل من أشكال التفريغ ليس إلا» .

وفي حديثها حول العقبات التي تواجه عمل الإعلاميين قالت السيدة جمعة: «الصمت هو عدونا الأول عند الحديث عن هذه القضايا، فعدم توفر المعلومات لدينا يثير حالة من البلبلة الاجتماعية، حيث تصبح المعلومات المتداولة حول أي قضية هي نتيجة تحليل شخص ما أو فهم خاطئ من شخص آخر. وهذه الأمور تجعلنا نؤكد على وجوب توفير المعلومات للصحفيين بشفافية تامة من مصادرها الرسمية، التي من بينها جهاز الشرطة. و في تعليق لها قالت السيدة سريدا عبد حسين: «في كل مرة نسمع فيها قصة ما، نصاب بالصدمة ذاتها، وهو ما يعتبر مؤشراً على إنسانيتنا، أما تقبل ما يجري فهو يعني خطر فقداننا لإنسانيتنا». ثم اختتمت اللقاء بقولها: «نحن وبالرغم من كل ما نواجه، إلا أننا نبقى شعباً قادراً على الحياة، ومؤمناً بوطنه، ومميزاً عبر التاريخ».

النساء يدفعن دوماً ثمن العنف السياسي

مها التميمي

«إنعام» سيدة تسكن في بيت حنينا تقول بحرقة: «انقطعت عن أهلي، مع أن أمي تسكن على بعد بضعة أمتار، لكنني لا أستطيع رؤيتها، لأنني بحاجة إلى تصريح مرور من السلطات الإسرائيلية، أنا وأمي يفرقنا جدار الفصل العنصري، ولا أنسى ما حييت يوم عيد ميلادي، إذ اتصلت بي أمي قائلة: «أريد أن ألمسك تعالي إلى البوابة، تمددت على الأرض من ناحيتي داخل الجدار، وتمددت أمي في الوقت نفسه من الناحية الأخرى خارج الجدار، ثم أدخلنا أصابعنا من تحت البوابة وتلامست أصابعنا، كم فرحت بانتصاري هذا على الجدار، وانتابتنا نوبة شديدة من البكاء ونحن على هذا الوضع الغريب».هذه القصة هي غيض من فيض من معاناة النساء الفلسطينيات، جراء سياسات الاحتلال الإسرائيلي، ففي كل بيت فلسطيني قصة لمعاناة أو اضطهاد أو قمع.

منتج للعنف

الاحتلال الإسرائيلي الجاثم على صدر الشعب الفلسطيني منذ ٤٤ عاماً وثمانية أشهر، هو المنتج الرئيسي للعنف الموجه ضد الشعب الفلسطيني، فهذا النوع من الاحتلال يتفنن في ابتكار أشكال متعددة من العنف، وفي مقدمة ذلك الإقصاء السياسي، وما يترتب عليه من التنكر للحق في الحياة عبر القتل أثناء الإعتداءات، ومن خلال الإعتقال والترهيب الممنهج، الذي تمارسه سلطات الاحتلال ضد النساء على الحواجز العسكرية، وأثناء زيارة الأسرى، حيث تتعرض أمهات وزوجات الأسرى لشتى أنواع الإذلال المعنوي والنفسي، فتتحول زيارة الأسرى إلى رحلة عذاب لا توصف.

أشارت نتائج مسح العنف في المجتمع الفلسطيني لعام ٢٠١١، الصادر عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، إلى أن نصف الأسر الفلسطينية تعرضت لعنف مباشر من قبل قوات الاحتلال، أو قطعان المستوطنين، خلال الفترة التي سبقت تموز ٢٠١٠، وكانت الأعلى في قطاع غزة، ٤٩،١٪ من الأسر المتضررة من القصف والتدمير والحصار، مقابل ٤٧،٨٪ في الضفة الغربية، ولم يتناول المسح المذكور منطقة القدس.

كما أشارت نفس الدراسة، إلى ازدياد نسب العنف المباشر من الاحتلال، في مناطق قلقيلية، حيث بلغت ٦٠٪، تلتها الخليل، وبلغت ٥٥٪، أما في قطاع غزة فقد تواصلت الإعتداءات والقصف الجوي والمدفعي، فكانت أعلى النسب في شمال غزة، وبلغت ٥٧،٦٪، وتلتها دير البلح بنسبة ٥٧،٢٪.

العنف ضد النساء يتركز في مناطق جدار الفصل العنصري، وتأتي مدينة قلقيلية في المقدمة، يليها مناطق تمركز المستوطنين في منطقة الخليل، حيث تمنع الحركة للأسر والنساء، ويحرمون من الحصول على الخدمات الأساسية من صحة وتعليم وعمل وغير ذلك من قيود، تحول تلك المناطق إلى غيتوات معزولة عن بعضها البعض. النساء هن أول من يعاني من شدة القيود المفروضة في تلك المناطق. وتشير نتائج الإحصاءات، إلى أن النساء يشكلن أفقر الفقراء في فلسطين، والفقر في هذه الحالة لا يعني عدم الحصول على الحاجات المادية فقط، بل عدم التمكن من اتخاذ القرار بشأن هذه الحاجات، وعدم إمكانية التحكم فيها كما تقول دراسة: «فجوات النوع الاجتماعي في الضفة الغربية شباط ٢٠١٠».

من جهة أخرى كشفت منظمة (هيومن رايتس ووتش)، في تقريرها الصادر في شباط ٢٠١٢، عن حجب إسرائيل لأسماء حوالي ١٣٠ ألف فلسطيني وفلسطينية من سجل السكان في الضفة الغربية، مما أدى إلى منعهم من العيش والاستقرار كمواطنين، في الفترة من عام ١٩٦٧ حتى عام ١٩٩٤ .

وتحدث التقرير المسمى «إنسوه ، فهو ليس هنا»، عن الاستبعاد القسري لمئات الآلاف من المواطنين الفلسطينيين، وحرمانهم من الإقامة والعمل في الضفة الغربية وقطاع غزة، بل ذهبت إسرائيل إلى أبعد من ذلك، باتباع إجراءات إقصائية وتعسفية بحق السكان الأصليين، فقد اعتبرتهم إما ممنوعين من الدخول إلى الأراضي الفلسطينية، أو ممنوعين من مغادرة أماكن سكناهم، خوفاً من الطرد والإبعاد، مما أدى ويؤدي إلى تفريق الأسر الفلسطينية، وتمزيق النسيج الاجتماعي، الذي يشكل دعامة أساسية من دعائم تمكين المرأة الفلسطينية.

ورقة مفاوضات

منذ عام ٢٠٠٠، ترفض إسرائيل النظر في طلبات التسجيل والإقامة لفلسطينيين غير مسجلين، ولأزواجهم وزوجاتهم وأقاربهم المقربين، حتى وإن كانوا يقيمون في الضفة الغربية أو غزة لسنوات، ولهم عائلات وبيوت وأعمال وروابط أخرى هناك، وبذلك أصبح الفلسطينيون غير المسجلين، الذين سافروا إلى الخارج، ممنوعين من العودة إلى الضفة الغربية. أما من بقي منهم، فيصبح تحت رحمة الجنود على الحواجز المنتشرة في طول وعرض فلسطين. هؤلاء يعتبرون في نظر القانون الإسرائيلي «مقيمين بصفة غير مشروعة»، وتفيد المعلومات الواردة في التقرير، أن اسرائيل تلقت حوالي ١٢٠ الف طلب لم شمل بين عامي ٢٠٠٠– ٢٠٠٥، ولم تبد أي رد عليها. وتستمر السياسات الإسرائيلية العنصرية بمنع المواطنين الفلسطينين من العيش في بيوتهم ومع أسرهم، ومن التنقل بحرية، بل إنها تتعامل مع إقامة المواطنين والمواطنات الفلسطينيات كورقة مفاوضات سياسية، كما حدث عندما سمحت لحوالي ٢٨٠٠ فلسطيني مسجلين كسكان في غزة، بتغيير عناوينهم إلى الضفة، معتبرة إياها مبادرة إيجابية أبدتها إسرائيل تجاه السلطة الفلسطينية. إن الإجراءات الإسرائيلية العنصرية، تمزق النسيج الاجتماعي للشعب الفلسطيني، لكن هذه السياسات الإجرامية، يقع عبؤها الاكبر على المرأة الفسطينية، حيث تدفع النساء الثمن الباهظ جراء مصادرة الأراضي، وتدمير البيوت واعتقال الشباب الفلسطينيين، وأحياناً تتلقى النساء هجمات المستوطنين، مثلما جرى مع النساء في قرية عورتا، حيث تم اقتياد أكثر من مائة سيدة وفتاة إلى مراكز الاحتجاز والتوقيف، من أجل أخذ عينات من الحمض النووي، على إثر هجوم وقع داخل مستعمرة إسرائيلية.

ويزداد وضع النساء سوءاً عندما يتعرضن لقمع وتضييق وإضطهاد السلطة الذكورية في المجتمع الفلسطيني، تلك السلطة التي تستقوي بالعادات والتقاليد الغابرة، لتعزز سيطرتها على النساء.

بالعودة لإتفاقات جنيف، وشرعة حقوق الإنسان، وإتفاقية القضاء على كل أشكال التمييز ضد المرأة، إضافة لقرارات محكمة لاهاي ومجلس الأمن والجمعية العامة. سنجد أن دولة الاحتلال تنتهك شر انتهاك هذه المنظومة من القوانين والإتفاقات، وتتحدى إرادة المجتمع الدولي، الأمر الذي يستدعي طرح الإنتهاكات الإسرائيلية على المنظمات العالمية جهات الاختصاص، وإعادة بناء رأي عام عالمي، يفرض على الدولة المعتدية، احترام وتطبيق تلك المنظومة من القوانين.

المرأة الفلسطينية في الأهداف الانمائية للألفية

فلم الخبز المر

المرأة اللاجئة حملت عبء الخيمة والتقاليد الذكورية

الطالبة «شذى عيروط» من جامعة النجاح الوطنية، ألقت الضوء على جانب بسيط من الحياة الفقيرة من كل أشكال الحياة، والتي هجرت زقاق المخيم هرباً من الفقر، إلى فضاء أوسع في جبال جنين، بعيداً عن زقاق المخيم، الذي يقتحم خصوصية أسره، ويفتقر إلى حيز اللعب لأطفالهم.

العائلة مكونة من الزوج وثلاث زوجات وأطفالهن ال ٢٧، يلتحفون الأرض، ولا يسترهم إلا الخيام، في ظروف تكاد تخلو من جميع أشكال الخدمات، والإمكانيات التي تمكنهم من الخروج من دائرة الفقر، التي كان سببها الأول سياسة القمع والتهجير، التي مارسها ولا يزال يمارسها الاحتلال الإسرائيلي، وما تركه من آثار سلبية على العائلة الفلسطينية، التي تحاول التعايش مع نظام الإغاثة، والذي يغفل الجوانب التنموية، لا سيما الخاصة بتنمية المرأة الفلسطينية، التي تعاني من الثقافة الذكورية السائدة، وما ألقته من آثار سلبية على القوانين والتشريعات، التي تأبى حتى الآن أن تحرك ساكناً، أمام كل ما نشهده من انهيارٍ في أركان مجتمعنا الفلسطيني.

الجدير بالذكر، أن فلم الخبز المر، تم إصداره من خلال مهرجان جامعة النجاح الوطنية للأفلام الوثائقية، وبدعم من برنامج تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، من خلال صندوق الأمم المتحدة للسكان UNFPA، وبالشراكة مع مؤسسة مفتاح. ويذكر أن مشروع أهداف الإنمائية للألفية «هدف تحقيق المساواة»، قام بدعم العديد من طلبة قسم الإعلام في جامعة النجاح الوطنية، للقيام بانتاج أفلام وثائقية، تعكس واقع وهموم المجتمع الفلسطيني. حيث يتم عرض هذه الأفلام ضمن مهرجان الأفلام، الذي تقيمه جامعة النجاح سنوياً لهذا الغرض.

لمشاهدة الأفلام ولمزيد من المعلومات الخاصة ببرنامج تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية (المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة) يمكنكم الاطلاع على الرابط التالي:

mdg-f.mowa.pna.ps

نساء الأغوار ... شقاء ومقاومة!

عبد الباسط خلف

تتحدث أرقام الجهاز المركزي للإحصاء، عن محدودية في مشاركة المرأة في القوى العاملة الرسمية. على الرغم من ارتفاع نسبة مشاركة النساء في القوى العاملة خلال السنوات العشر الماضية، إلا أن هذه النسبة ما زالت متدنية، حيث بلغت حوالي ١٥٪ من مجمل الإناث المشاركات في القوى العاملة في عام ٢٠١١، مقابل حوالي ١٠٪ في العام ٢٠٠١. كما تشير إلى أن معدلات الفقر أقل بين الأسر التي ترأسها نساء (نسبة الفقر بين الأسر التي ترأسها نساء، أقل مقارنة بالأسر التي يرأسها رجال، ٢٠,٢٪ و٢٢,٧٪ على التوالي).

لكن الواقع في الأغوار، لا يعترف بهذه الأرقام، مثلما تُسقط الإحصائية الرسمية الصادرة عن محافظة طوباس والأغوار عام ٢٠١٢ كمثال، عدد المزارعات اللواتي يمضين أوقات طويلة في العمل في فلاحة الأرض، الاعتناء بالماشية، الأسرة والمنزل. وتكتفي بالقول إن عدد المزارعين في الأغوار الشمالية يبلغ ٣٨٠ مزارعاً.

تخصص أعباء

يقول الصحافي والباحث عاطف أبو الرب، الذي ينشط منذ سنوات في الأغوار، وملاحقة الكثير من قضاياها، أن نساء الأغوار يعانين كثيراً، فهن يقمن بالكثير من أعباء المنزل، العناية بالمواشي، إعداد منتجات الألبان، الاهتمام بالأسرة والأولاد. ومع ذلك، لا يعرفن الكثير من وسائل الرفاهية الموجودة، فلا ثلاجة ولا غسالة أو غاز، أو أي وسيلة وأداة جديدة لتسهيل الرفاهية، وبخاصة في التجمعات البدوية.

يضيف: «بحكم الثقافة السائدة في التجمعات الفورية البدوية، فإن الأسر تنجب أعداداً كثيرة من الأبناء والبنات، ولا تحظى النساء بخدمات الرعاية الصحية والإنجابية والأمومة، وتنقصهن الكثير من الاحتياجات الضرورية».

ويؤكد ناجح بني عودة، الذي يعمل في مستعمرات الأغوار، إن بعض نساء الجفتلك لا زلن يعملن في مستعمرات الأغوار، وخصوصاً في الزراعة، ويحصلن على أجر لا يزيد عن ٥٥ شيقل لقاء ٧ ساعات عمل يومياً. وهو أجر مماثل لأجرنا.

فيما يقول أبو الرب استناداً لمتابعاته، أن نساء التجمعات البدوية، لا يخرجن للعمل في أي مكان سوى بيوتهن، ورعاية أولادهن، والاهتمام بالمواشي وأجبانها وألبانها، والمفارقة أن كل هذا الشقاء، لا يدخل في اعتبار الإحصاءات والأرقام، التي لا تتعامل معه وكأنه عملاً حقيقياً.

سميرة تحفر الصخر!

وتشارك البشاشة تقاسيم وجه سميرة أنيس بشارات الأسمر، بخلاف المشقة التي شاركتها معظم أيام عمرها. تقول: «تزوجت وعمري ١٤ سنة، كان ذلك سنة ١٩٧٢، وبعدها، عملت في الزراعة، وكانت حماتي تضربني على يدي بمقحار الطابون؛ لأنني لم أعرف يومها طريقة الخبز والعجن، فقد توقعت من طفلة في سني أن أخبز وأعجن وأزرع وأحصد وأفعل كل شيء».

بالتدريج، تحولت بشارات إلى سيدة تجيد كل أعمال المنزل والحقل، شؤون العائلة، ونظمت صفوف النساء في بلدتها، لكنها صارت تتفاخر بأنها المرأة التي حفرت بئر الماء في بيتها بيديها، وحولت حجارته الصخرية الصلبة، إلى حصى ورمل، لبناء منزلها، وأحضرت كسارة لتنفيذ هذه المهمة.

تضيف: «أمضيت عشرين يوماً في حفر البئر، ساعدني زوجي، لكنني قررت توفير كل الحصمة والصرار، وصنعتها بيدي، ولم أشعر بالتعب. ثم حفرت بعدها جورة للمجاري (حفرة امتصاصية)، وعملت معظم أيامي في الزراعة. وتسابق الشمس كل يوم، فترتب واجبات المنزل الكثيرة، وترعى أولادها وأحفادها، وتذهب إلى حقلها، تقطف الثمار، وتزيل الأعشاب. وترجع إلى بيتها لصناعة الخبز على (فرنية الحطب).

تقول: «كل شيء في بيتنا من تعبنا، ونكتفي ذاتياً. أربي الحمام والدجاج والأغنام، وأقطف ٧٠ صندوق بندورة كل يوم وأتطوع، وأشارك في أنشطة نادي طمون النسوي، ونتساعد في التقدم لمشاريع واستصلاح أرض وحفر آبار وحدائق منزلية، ونشارك في دورات تصنيع غذائي وغيرها. وعملت وزوجي عشر سنوات في قطف الخيار في طمرة (داخل الخط الأخضر)، واستأجرنا أرضاً لمدة سبع سنوات في النصارية والأغوار، واليوم قررنا الاعتماد على أنفسنا، وأسسنا بيتاً بلاستيكياً».

أنجبت السيدة سميرة خمسة أبناء وبنتين، وهي جدة لثمانية أحفاد، لكنها تقهر افتقار بلدتها لشبكة مياه، بتوفير البئر الذي حفرته. تفيد: «مين بيصدق إنه ٨ آلاف إنسان بطمون، عايشين بدون شبكة مياه، وما بيعرفوا الحنفيات في بيوتهم». تشاركت بشارات وزوجها، في تشييد بيوت لأبنائها، وزوجت ثلاثة منهم، لكنها تحرص أن تغير الطريقة التي وجدتها من والدة زوجها، خلال طفولتها، وتنصح الفتيات أن يهربن من وجه الزواج المبكر، الذي يسرق طفولة البنت، ويقضي على صحتها، ويحملها مسؤولية فوق طاقتها.

شيء يُشبه البيت!

يقيم علي سلامة بيتاً صغيراً من الصفيح والبلاستيك، بجوار نبع عين المالح في غور الأردن، في الركن الأول غرفة ضيوف قوامها فرشة وجهاز تلفاز بالأبيض والأسود مربوط ببطارية الجرار الزراعي، وموقد لإشعال النار. وعند الناحية الغربية، مخزن صغير لطعام العائلة وزيتها وطحينها، فيما تستلقي غرفة النوم قرب صخور شاهقة الارتفاع، وبداخلها سرير محلي الصنع من الحبال وبقايا القماش، وسجادة حمراء، وزاوية لترتيب الفراش والأغطية. وتستخدم العائلة مطبخاً بمواصفات الصفيح نفسه، وفيها موقد وأوعية طعام سوداء من الدخان. وبعيداً اختار أصحاب البيت إقامة حمام العائلة الرئيس، لكنه قليل الارتفاع وملتف بالبلاستيك، وغير متصل بشبكة مياه. يؤكد أبو سلامة: «احنا يا عمي مش عايشين، أو عايشين من قلة الموت».

يسكن البيت ٨ أطفال بجوار والديهم، ولا يمتلكون شبكة تيار كهربائي، ولا مياه، غير أنهم يحصلون في كل أسبوع على صهريج من الماء لأغراض المنزل والعناية الشخصية وسقاية الماشية.

ولد سلامة قبل ٤٣ سنة، لكنه يعيش في هذا المكان منذ عشرين سنة، واجبرته ظروف التعليم القاسية على سحب معظم أطفاله من المدرسة، لأنهم لا يملكون وسيلة مواصلات غير أقدامهم والحمير للوصول إلى المدرسة. ولا تمتلك العائلة غير قنديل الكاز للإضاءة.

يقول سعد، ٩ سنوات: «بحياتي ما قعدت بدار عادية، وعمري ما شفت البحر، ونفسي يصير عنا حنفية ماء، وبخاف تقرصني العقارب وأنا نايم».

تفيد ربة الأسرة: إن حياة العائلة صعبة للغاية، لكنهم اعتادوا عليها، وتتمنى أن تلتفت الجهات المسؤولة لمساعدتهم. فلا ماء ولا كهرباء ولا بيت ولا شبكات طرق ولا أماكن للعلاج.

تتشارك عائلة علي الهموم، وتتساعد في العناية بقطيع الماشية، لكنها لم تنه خوفها من العقارب والأفاعي.

يقول رئيس مجلس قروي المالح والأغوار عارف دراغمة: «الحياة في الأغوار لا تُطاق، ويكفي أن ننقل لكم قصص لعائلتين، الأولى عندما سمع الأب ضيف الله الفقير وجود عقرب في غرفة النوم قريباً من طفلته، أسرع لإنقاذها، وقبل أن يقرّب منها القنديل، أكتشف أن العقارب انتقلت إلى ثلاثة من أطفاله فلدغتهم.

ينقل عارف حكاية عدنان دراغمة، الذي لم يعرف معالجة العقرب الذي وصل إلى رأس ابنته إلا بقص شعرها، خوفًا عليها، ولعدم وجود أطباء وعيادات.

فيما ترسم دلال دراغمة صورة لبؤس حالها، فهي لا تجد الماء لتنظيف أولادها، ولا لجلي أطباق العائلة، كما أنها تقلق مع حلول الظلام؛ لأن الأفاعي لا توفر أحداً. تقول: «العيشة صعبة، ولازم نصبر، بس لازم نتساعد ويخففوا عنا مشاكلنا».

عطش

تسير الحاجة نظيرة دراغمة من مكان سكنها إلى بقايا عين المالح، تبحث عن الماء حتى في مواسم الشتاء، وتفتش عن بقايا نبع المالح الذي جففه الاحتلال، فتقول: «قتلنا العطش، وعيشتنا مش معقولة، وما حد بيقبل يقعد يوم واحد محلنا». بينما يسير الطفل أحمد علي حاف القدمين فوق حجارة صلبة، ويصف لنا حلمه فيقول: «بدي بيت له شباك وباب، ويكون عنا حنفية ميه، حمام، تلفزيون، ثلاجة، مثل ما سمعت مرة من ناس». أما آية وبرهان محمد، فيلهون بملابس قديمة وأقدام منزوعة الأحذية، وفي وجه الطفل الصغير آثار لدغة ذبابة أريحا، أما يده على قلبه؛ خوفاً من لسعة عقرب، كما حدث مع أبن الجيران.

ووفق رئيس مجلس المالح والمضارب البدوية عارف دراغمة، فإن نحو ٣٥٠ مواطناً يسكنون في المالح لوحدها، يعانون الأمرين، ويشكلون قضية وطنية وإنسانية معاً. فهم وغيرهم يقطنون في ٨ تجمعات تحيط بهم ١١ مستعمرة ومعسكراً للاحتلال، ولا يجدون الماء الذي جففه الاحتلال من ينابيع: المالح وعين الحلوة، عين الشك، نبع حميّر، الحمة، الزيز، المحيدريات ونورة. لكنهم يصمدون، والمعاناة بالطبع مضاعفة للنساء، التي تتراكم عليهن أعباء إضافية.

محافظة سلة العنب

تجثم عليها المستوطنات وتهددها صحيا وبيئيا

ناردين أبو نبعة

ثمانية عشر بلدة وقرية، يقارب عدد سكانها ٧٠ ألف نسمة، تحاصرها سبع عشرة مستوطنة، تسرق منها خيراتها وتقابلها بقيود عسكرية، اجتماعية، اقتصادية، مخلفة مكرهة صحية تؤذي سكانها.

لم تعد محافظة سلفيت سلة العنب كما كانت تسمى قديماً، بعد معاناتها من أكبر تجمع استيطاني، لعل أكبرها وأخطرها مستوطنتي ارئيل وبركان، لوجود أكثر من ١٥٠ صناعة، تتباين بين خطرة إلى خطرة جداً، خاصة أنها صناعات تتعلق بالأصباغ والجلود والكيماويات، وهي مواد مصنفة صناعياً خطيرة وخطيرة جداً لأنها كيماوية ناتجة عن معادن ثقيلة، كالزرنيخ والرصاص وغيرها، أما عدد سكان تلك المستوطنات يكاد يفوق أو يصل عدد سكان المحافظة.

وقفة بيئية

«استيقظ صباحا لأستنشق هواء نقياً، فأتفاجأ بهواء قاتل يخترق جسدي، وتنتابني موجة من السعال بصعوبة أتخلص منها، أشعر بعدها أنني بحاجة لأتقيأ، فكلمة «مقرفة» قليلة جداً لوصف قباحتها». بهذه الكلمات عبرت ريما حازم من سكان بلدة حارس عن استيائها من مخلفات المستوطنات المحيطة بالقرية، وتتابع: «والدتي كانت تعاني من حساسية بسيطة في الرئة، ومع الأيام زادت لديها المشكلة وأصيبت بالربو نتيجة تلوث الهواء والبيئة، وهذا حال الكثير من القرى والبلدات القريبة من المستوطنات».

واعتبر مسؤول الصحة والبيئة في مديرية صحة سلفيت، عبد الكريم بولاد، أن سلفيت من المحافظات المنكوبة بيئياً، كونها تقع على أكبر حوض مائي في الضفة الغربية، يصل منه للفلسطينيين ٥٪ فقط، بينما ٩٥٪ للإسرائيليين، مشيراً إلى أن مياه الصرف الصحي لمستوطنة «أريئيل» تصل إلى وادي المطوي، وأضرت بالتربة وبكافة أنواع المحاصيل والمزروعات، في هذا الوادي، وهو ما يهدد كامل المنطقة بالتلوث.

وأضاف بولاد أن المحافظة تعاني من تلوث كبير، ناجم عن وجود مستعمرات صناعية في المحافظة مثل البركان وارئيل، فمستوطنة بركان تحتوي على العديد من مصانع البلاستك والزيوت والمبيدات الحشرية ودباغة الجلود، وتلقي بمخلفاتها الصناعية في منطقة وادي بروقين، والذي يمتد ليصل بمحاذاة قرية سرطة، وقراوة بني حسان مسبباً مكرهه صحية وأدى إلى انتشار العديد من الحشرات في المنطقة، والتسبب بحدوث الكثير من الأمراض الجلدية، عدا عن الروائح الكريهة التي تسببها تلك المخلفات.

ويوضح مسؤول الصحة والبيئة، أن هذه المخلفات تحتوي أيضاً على مواد صلبة، تذوب عند نزول الأمطار وتتغلغل في التربة، ومن ثم تصل إلى المياه الجوفية وتختلط مع مياه الجمع في المنطقة، معتبراً أن الخطر الحقيقي الكامن من تدفق مياه المجاري، إلى كل من أراضي بروقين وكفر الديك، يؤدي إلى تشويه البيئة الجميلة في المنطقة ومحبط من الناحية النفسية، بسبب الروائح الصادرة عن المياه العادمة وتفاعلاتها مع تربة المنطقة، كما أن المزروعات والحيوانات الأليفة، التي تعتمد على رعي الأعشاب كمصدر لغذائها، مهددة بالتسمم الكيميائي والبيولوجي، وقد تنتقل الأمراض من خلال هذه الحيوانات والمزروعات إلى الإنسان، وقد يكون التأثير سريعاً أو تراكمياً، هذا عدى عن أن المياه العادمة من دون معالجة، تتسرب إلى المياه الجوفية في تلك القرى وتلوث الينابيع التي يشرب منها الفلسطينيون.

إحصائيات

ولاحظت وزارة الصحة الفلسطينية ارتفاع حالات الإصابة بمرض التهاب الكبد الوبائي (أ) والاسهالات المختلفة، كما سجلت حالات إصابة بحشرة

اللشمانيا في بداية العام الحالي، حيث بلغت الإصابات (١٠) حالات في قرى بروقين وكفر الديك، بالإضافة إلى قرية سرطة القريبة من تلك القرى، وتخشى من انتشار أوبئة أخرى مثل مرض التفوئيد، مما يعقد الأمور ويخرجها من دائرة السيطرة عليها، معتبرة ذلك إنذار بكارثة إنسانية كبيرة في المنطقة.

وتوضح، أن المخلفات الكيمائية المنبعثة عن مستعمرة بركان، والمنسابة في واد بروقين، هي عبارة عن مواد مسرطنة إلى الأراضي الزراعية، التي بدورها ستنتقل للإنسان، حيث يوجد إلى الآن في القرية ٨ حالات من الإصابة بالسرطان نتيجة لهذه الملوثات، وأشارت إحصائيات وزارة الصحة الفلسطينية، إلى أن ٧٠٪ من حالات الإصابة بمرض السرطان تتركز في محافظة سلفيت.

أشجار تقاوم الموت

«أشعر بالإهانة عندما يقولون أرضه مليئة بالمجاري، فأنا لا أحتمل رؤية النفايات أمام منزلي، فكيف أستطيع أن أسمع هذا الكلام، فأنا لا أعيش بأمان وإحباطي يزداد يوماً بعد يوم».

بكل حزن على تعبه الضائع، يقول المزارع رزق أبو ناصر: «قتلت المياه العادمة مئة شجرة زيتون، التي تبلغ أعمارها أكثر من ٣٠ عاماً في أرضي المزروعة ٢٠ دونماً من الزيتون، والتي تقع ضمن مجرى الوادي، نتيجة تدفقها من مستعمرة رفافا، حيث أواجه صعوبات عديدة في حراثة الأرض وقطف الثمار في أرضي، التي ما زالت تقاوم الموت، فهمي من موت العديد من الأشجار التي تشكل مصدر رزقي».

ويوضح أبو ناصر، توجهت لمنظمات حقوق الإنسان وللمحاكم، وتوقف تدفق المجاري من شهر أيار حتى شهر تشرين الأول، وبعدها سبحت الأرض في بحر من المياه، أي مع بداية موسم قطف الزيتون، والأشجار والمنتج تعرض للفحوص المخبرية في مختبرات جامعة النجاح، حيث تبين أنها تشكل خطراً على الصحة وغير صالحة للاستهلاك، حتى لو تعرضت للطبخ، وهذا الأمر قتلني ودفن معنوياتي في الأرض.

ويتابع المزارع في سرد معاناته: «يومياً أراقب الأشجار، فهي في تدهور مستمر، فالمياه مفخخة بالمواد الكيميائية القاتلة، ونحن الآن في فصل الشتاء، ولا أستطيع التمييز بين مياه الأمطار والمجاري».

ويقول رئيس بلدية ديراستيا نظمي سليمان، أن المستوطنين يطلقون المئات من الخنازير البرية، التي تشكل خطراً على السلامة العامة، ملحقة خسائر زراعية واقتصادية بالمزارعين في المنطقة، حيث تكثر هذه الحيوانات في مناطق تجمع المياه العادمة، وتهاجم المزارعين ومحاصيلهم، مشيراً لتعرض المواطنة كفاية فريد القاضي، لهجوم من الخنازير، أدى لإصابتها بتهتك في الأنسجة وأدخلت المستشفى لمدة أسبوعين.

ويوضح سليمان أن وادي قانا الواقع شمالي محافظة سلفيت، أصبح مكاناً لكب وتجميع المياه العادمة من المستوطنات السبع الواقعة هنالك، وتتركز هذه العملية على أراضي البلدة، مما أدى لتحويلها إلى مكرهة صحية، تنبعث منها الروائح الكريهة، بالإضافة إلى الأمراض التي انتشرت هناك بفعل تلوث النباتات والتربة، وبفعل انتشار البعوض والحشرات في الوادي. ويتابع رئيس البلدية، إن تدفق المياه العادمة من خط مجاري مستوطنة ياكير، انسابت في مجرى الوادي، مما أدى إلى اختلاطها بمياه الينابيع الطبيعية العذبة في الوادي، وأدت إلى تلوث المياه في نبع عين الجوزة، الذي يعتبر واحدا من ٩ ينابيع طبيعية يستخدمها المزارعون لري مواشيهم وسقي محاصيلهم الزراعية.

حرية التنقل ... دمار نفسي

بقلم: خلود بدار

عندما أعلنت الثورة الفرنسية انتصارها على الديكتاتورية، وأقرت المبادئ العالمية لحقوق الإنسان، ارتكز الإعلان على «حرية الإنسان في الحركة والتنقل». وارتكز ميثاق الأمم المتحدة لحقوق الإنسان على حق الأفراد في حريتهم في التنقل والحركة، وإبداء الرأي وغيرها من الحقوق الأساسية. وعندما أقرت الدول الأوروبية بضرورة توحدها، والإعلان عن قيام الاتحاد الأوروبي، كانت الحريات الأربع (حرية التنقل للأشخاص، البضائع، الخدمات والأموال) من أهم بنود هذا الاتحاد وشروطه. وإذا نظرنا إلى كافة المواثيق والعهود والنصوص العالمية والمحلية في كافة دول العالم، لوجدنا بنوداً عدة تؤكد على أهمية وضرورة مبدأ حرية التنقل والحركة؛ لما لهذا المبدأ من أبعاد سياسية واقتصادية واجتماعية ونفسية تؤثر على أصحابها.

في فلسطين المحتلة يبدو الواقع مختلفاً؛ فرغم إدعاءات إسرائيل «الزائفة» بالديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، إلا أن ما يجري على الأرض مختلف تماماً؛ حيث الاحتلال الإسرائيلي لا يعيق الحركة على المستوى السياسي وحسب، بل أيضاً على المستوى الشخصي، فهذا الاحتلال يتفنن في إقامة الحواجز العسكرية بمختلف تسمياتها؛ فمنها الطيار ومنها الثابت ومنها الترابي ومنها المتحرك، كما يتفنن في إذلال المواطنين على هذه الحواجز كيفما ومتى شاء، هذا على المستوى الداخلي؛ أما على مستوى التنقل بين الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس، أو السفر للخارج، فحدث ولا حرج؛ حيث يكبّل الاحتلال حركة المواطنين ويتحكم بها، ويحرمهم من أبسط حقوقهم المدنية؛ ألا وهي حرية التنقل والحركة دون معيقات.

فإذا كان المجتمع الفلسطيني برمته يعاني من سياسة الإغلاق والحواجز، فإن المرأة الفلسطينية يمكن اعتبارها المتضرر الأول ضمن هذه التعديات على الحقوق. ويكمن أحد أوجه الضرر بالدمار النفسي والعاطفي الناجم عن تقييد حركتها على جميع الأصعدة، والذي يعيق نموها النفسي الطبيعي، ويزيد من حدة توترها، والذي يصل أحياناً الى مرحلة الاكتئاب أو الصدمة النفسية؛ فإذا ما أخذنا بعض الأمثلة الواقعية على ذلك، لعرفنا حجم ومقدار الأزمة النفسية التي تعاني منها المرأة الفلسطينية بسبب تقييد حركتها، أو الحد منها.

المرأة الغزية مثلا، التي تربي أطفالها بعيدا عن زوجها المقيم في الضفة، وتعاني من ظلم الاحتلال أولاً، ومن آلام الفراق والبُعاد ثانياً، تظل تنتظر قراراً من سلطات الاحتلال، يسمح لها بالانتقال للعيش مع زوجها، كذلك المرأة المقيمة في الخارج، ولا تتمكن من الحصول على «تصريح» أو «لم شمل» للعيش مع زوجها المقيم في الأراضي الفلسطينية، هذه المرأة تعيش حالة صعبة من الحرمان العاطفي، تكاد توصلها إلى حافة الانهيار العصبي، لأنها تواجه أعباء الحياة والأسرة منفردة، ولأنها محرومة من حقوقها الطبيعية، ومحرومة من الحصول على دعم زوجها النفسي ومشاركته تفاصيل الحياة ضمن جو عائلي طبيعي، ومن البديهي أن الحرمان النفسي يهدد تماسك الشبكة الأسرية التي تشكل الرافد الأساسي للنمو النفسي السليم.

والمرأة الفلسطينية عموماً، سواء في الضفة أم في غزة، تعاني من حرمانها حق السفر؛ خاصة إذا كانت قد دخلت البلاد بتصريح، دون أن تحصل على «لم شمل»، وبذلك تتفاقم معاناتها وشعورها بلوعة الحنين لأهلها في الخارج، حيث تفقد قدرتها على التواصل الحقيقي والمتكامل مع أسرتها الممتدة هناك، إضافة إلى أن أحداً من أهلها لا يتمكن من زيارتها في الوطن؛ وبذلك تفقد الدعم النفسي الضروري عندما تكون في أمس الحاجة إليه، خاصة أثناء الحمل والولادة، أو في الأعياد والمناسبات، مما يؤثر بشكل سلبي على صحتها النفسية، ويزيد من إحساسها داخل نفسها بالعزلة والتوتر، الذي قد يؤدي بها في نهاية المطاف إلى حالة شديدة من الاكتئاب، والاحتلال هو المسؤول عن هذه المعاناة والمتسبب بها.

وللمرأة المقدسية نصيبها من هذا العذاب، فترحالها المستمر بين رام الله والقدس، وعبورها اليومي لحاجز «قلنديا»، يصيبها بحالة من الانكسار، وحالة من الحيرة والقلق، وأحياناً الكره الدفين، ليس فقط للمحتل، ولكن أيضاً للعالم الذي يرضى ويسكت عن واقع المرأة في فلسطين. هذه المرأة المقدسية النابضة بالحياة، التي ترفض كل المغريات للعمل مع الإسرائيليين، وتفضل العمل في ما تراه محيطها الطبيعي؛ أي المحيط الفلسطيني، فقررت العمل في رام الله، ومنذ ذلك الحين وهي تعاني مرارة العبور والتنقل بين شقي الوطن يومياً.

إذن، فالعبء النفسي الذي تحمله المرأة الفلسطينية على كاهلها، والحزن الدفين المختبئ في عينيها، وساعات المعاناة التي تقضيها صباحاً ومساءً على الحواجز، وحرمانها حرية التنقل والتواصل مع عائلتها، هذه كلها عوامل تحطم من نفسيتها، وتفاقم من آلامها وقهرها، وتعطل نضوجها العاطفي والنفسي، لا وبل وتقصر من عمرها، فمتى يتوقف هذا الدمار!

جدار واحتلال...

حين تنعدم مقومات الحياة الكريمة لا يبقى سوى ذاكرة تختزن المعاناة

سلفيت- ناردين أبو نبعة

أول ما تلاحظه عند وصولك لمدخل قرية عزون عتمة، هو بوابة عسكرية بجانبها برج للمراقبة، وعلى أطراف الطريق مياه تنساب لتعطر المكان، تدفعك لتسير بخطوات مسرعة لتتخطى هذا الطريق، لتتفاجأ بوضع أسوأ من سابقه، فتلتقي أهالي يروون حكايات قاسية عن معاناتهم من إغلاق البلدة، ويتحدثون عن هاجس يلازم كل سكانها ماذا سيحصل لنا؟

إلى الجنوب الشرقي من مدينة قلقيلية، وعلى بعد ١٠ كم منها، تقع قرية عزون عتمة، المحاطة بالمستوطنات الإسرائيلية من الجهات الثلاث الشرقية والشمالية والغربية وهي مستعمرات «شعاري تكفا»، «أورانيت»، «القانا» ومستعمرة «ايتس افرايم». قرية عزون عتمة محاطة من الجهات الأربع بالجدار وبرجي مراقبة عسكريين، وبوابة تفتح أبوابها من الساعة السادسة صباحاً حتى الساعة ١٠ مساءً، وبعدها يعيش الأهالي في سجن مغلق، ولكن هناك عائلات تعيش في سجن داخل سجن ليذوقوا طعماً آخراً من المعاناة وهم سكان الحي الجنوبي.

سكان الحي الجنوبي

أدى الجدار الفاصل إلى عزل ٩ بيوت سكنية يقطنها ٧٥ مواطنا، تعود ملكيتها لعائلات: أيوب، رداد، والتي تقع في المنطقة الجنوبية من القرية.

ويقول رئيس المجلس القروي عزمي سلامة، بأن هذه البيوت تعاني منذ العام ٢٠٠٠م، من عدم القدرة على التواصل مع القرية، حتى العربات الخاصة بالحيوانات لا تستطيع الوصول إلى هذا الحي، يتم الوصول للمنطقة مشياً على الأقدام ونقل كافة مستلزمات الحياة بالأيدي لمسافة تزيد عن ٢٠٠م.

ويتابع سلامة منذ إقامة المقطع الجديد، فرضت قوات الاحتلال إجراءات تعقيدية تخص عملية الحركة للمواطنين القاطنين في تلك المنازل، من خلال تقييد حركتهم، وفرض قيود على نوعية البضائع والمنتجات التي يسمح بنقلها إلى منازلهم، بالإضافة إلى عملية الاستفزاز والمداهمة الليلية لمنازل المواطنين في المنطقة، حيث كان لذلك بالغ الأثر النفسي على حياة المواطنين القاطنين في تلك المنازل.

عبد الكريم أيوب، أحد المواطنين قاطني الحي الجنوبي يقول: «إن عزل هذا الحي، فرض قيوداً على المواطنين والعمال، وأصبح الدخول والخروج بالتصاريح، فقط الموافق عليها من الارتباط الإسرائيلي، وهناك بوابة أخرى زراعية، وبرج عسكري على بئر الشلة الارتوازي، الذي تم عزله أيضاً مع البيارات والأراضي المحيطة بالمستوطنات. ويشتكي المواطن من مشاكل متنوعة، تتمثل بمنع الدخول للمنطقة للأشخاص غير الحاملين للتصاريح، وفرض الجنود صعوبات على إدخال المواد الغذائية والمواد الخام والأدوية الزراعية والمستلزمات اليومية، وعدم السماح بإخراج المنتج الزراعي لتسويقه. يضيف عبد الكريم أيوب: «يرفض الاحتلال السماح بتنفيذ أعمال الصيانة وتأهيل البنية التحتية في المنطقة، من كهرباء ومياه وهاتف، ومنع سيارة النفايات الدخول للحي لتنظيفه من النفايات، ناهيك عن المضايقات للمواطنين بشكل يومي ومتكرر». اللارحمة والوحشية صفة متلازمة لتصرفات الاحتلال، فلا يراعون كبر السن أو حالة المرض، فكثيراً ما ترى سيدات حوامل ينتظرن في طوابير لدخول غرفة الأشعة للتفتيش، إضافة لعدم السماح بخروج المواطنين خارج القرية بعد الساعة العاشرة ليلاً في حالات المرض الطارئة، وهذا أدى لمضاعفات حادة خاصة لدى مرضى السكري والقلب والضغط. ويذكر عبد الكريم أيوب، أن في حالات كثيرة، تضطر المرأة الحامل للمبيت خارج منزلها في أشهر الحمل الأخيرة، لضمان ولادتها دون أية معيقات أو تأثيرات على حياتها وحياة الجنين.

السكان يروون

سندس محمود«٤٦ عاماً»، تروي قصة ضربها على الباب من قبل جندية إسرائيلية ضربتها دون سبب، فتقول: «كنت أحمل التصريح بيدي وأنتظر دوري للخروج للجزء الآخر من القرية، للذهاب للعيادة الصحية، نادتني الجندية وضربتني بقوة، يعني «فشه خلق» فأغمي علي وتم نقلي للمستشفى، وهذه ليست المرة الأولى التي أتعرض فيها لمثل تلك المضايقات». وتشاركها المعاناة السيدة وداد أحمد سلامة ٣٥ عاماً، فبعد عودتها من المستشفى وإجراء عملية قيصرية، لم يسمح لها بالمرور بالسيارة أو بالعربة للوصول لبيتها، واضطرت للمشي على الأقدام لمسافات طويلة، حاملة أوجاعها معها.

نعيمة عثمان، تحدثت عن نوع آخر من الانتهاكات التي يعاني منها سكان القرية والحي الجنوبي خاصة، قالت: «يُجمع أهالي القرية أن أعيادهم وأفراحهم ممزوجة بالحزن، فلا أحد يستطيع أن يشارك أهله بفرحه أو حزنه، دون أن يمتلك التصريح الموافق عليه من قبل الإدارة المدنية الإسرائيلية، فلا صديق ولا قريب، صغير أو كبير يعطى تسهيلات للمرور عبر البوابة دون امتلاك إذن الدخول».

وتضيف، أن الحركة في القرية محددة بساعات معينة، وأحياناً لا تكفي لتأمين كافة الاحتياجات والزيارات، فإذا ذهب أحدهم لمشاركة أحد أصدقائه فرحه، نظر دائماً لساعته، للوصول للقرية قبل إغلاق البوابة.

وتتذمر السيدة نعيمة عثمان، من تفتيش كل الأغراض الداخلة والخارجة للمنزل، فالسكين والأدوات المنزلية ممنوع شراؤها، وحتى جرة الغاز أصبحت تشكل خطراً على أمن إسرائيل، والسؤال الذي يرافقك: لماذا اشتريت هذا؟، ناهيك عن منع استخدام المفرقعات والألعاب النارية في الأفراح والأعياد، فهي تربك المستوطنين، فلا يستطيعون التمييز بينها وبين صوت الرصاص.

الحاج أيوب يوسف أحمد من مواليد عام ١٩١٩، يجلس على كرسيه المتحرك خلف البوابة، ينتظر دوره في التفتيش لاجتياز الحاجز والوصول للطرف الآخر، بكل حزن على واقعه يقول: «أنا أعيش خلف البوابة والجدار، قبل سنة فقدت بصري، وانعزلت عن محيطي، لا يزورنا أحد بسبب القيود التي يفرضها الاحتلال، حتى في المناسبات والأعياد، أذهب بنفسي بصحبة كرسيّ المتحرك لتهنئة الناس، وأقاربي وأولادي الممنوعين من الوصول للحي الجنوبي، فالاحتلال لا يسمح لأحد الدخول مهما كانت الظروف، حتى عندما توفيت زوجتي، لم أستطع أن أفتح لها بيت أجر، فاضطررت لفتحه عند أولادي في الجهة الأخرى، حتى يتمكن الأهالي من تقديم واجب العزاء». ويضيف: «وضعي الصحي سيء جداً، ولا أستطيع التنقل كثيراً، ومع هذا لا يسمح للطبيب بالدخول للحي لمعالجتي، وما أتذوق الآن سوى الألم والحرمان والحسرة، وهذه أقسى معاناة تعرضت لها طوال حياتي».

الجدار أحكم سيطرته.. المرأة في أم الريحان أقوى من البوابة الحديدية

جنين- هبه عساف

خلف مكتبها في مديرية تربية وتعليم جنين، جلست المشرفة التربوية آمنة محاميد، حاولت تجميع أوراقها التي تبعثرت، لكل منها حكاية أربعة عشر عاماً من المعاناة، خلف ما أسماه الاحتلال جدار الفصل، وأسميناه نحن الجدار العازل والعنصري، «هذا الاسمنتي السارق للخضرة والتراب»، الذي سلب الحريات كما سلب الشرايين دمائها والجسد روحه، وتلك البوابة الحديدة القاتلة للنفس، الآمرة والحاكمة في زمن الاحتلال، بكبسة واحدة تتسابق الأرجل لتمر خلالها في إجراءات مهينة للكرامة والإنسانية.

قبل واحد وثلاثون عاماً، اختارت الأقدار آمنة محاميد التي عملت في سلك التربية والتعليم، لتتزوج وتقيم في قرية «ام الريحان»، الواقعة غرب محافظة جنين، على بعد حوالي ١٥ كم. والبالغ عدد سكانها حوالي ٤٠٠ نسمة.

رغم صغر القرية، إلا أن تسميتها جاءت لجمالها وكثرة أشجار السنديان والسرو والصنوبر فيها، وفيها محمية طبيعية هي الأجمل في فلسطين، ولأنها الأجمل، صودرت أراضيها وقطع أوصالها الجدار، لتصبح معزولة، فلا هي انضمت للأراضي الفلسطينية التي احتلتها إسرائيل عام ٤٨، ولا هي ضمن أراضي الضفة الغربية، فيحمل سكانها الهوية الفلسطينية، ولكنهم يمنعون من مغادرتها إلا عبر بوابة حديدية، هي الأكثر تعذيباً وامتهاناً للكرامة، لأنها تتحكم ب ٤٠٠ مواطن يقيمون في البلدة، وعزلوا عن إخوانهم وأقربائهم في البلدات المجاورة في محافظة جنين.

تقول آمنة: منذ أربعة عشر عاماً، وأنا اضطر لعبور بوابة (٣٠٠) الحديدية، التي وضعها الاحتلال على مدخل القرية، ولا تبعد عن منزلنا أكثر من ٢ كيلو متر، في الساعة السادسة والنصف صباحاً، نقف وزوجي الذي يعمل في مديرية قباطية، يرافقنا ابني الذي يعمل طبيباً وابنتي في سلك المحاماة أمام البوابة (٣٠٠) حتى نصل إلى جنين، وكأننا نغادر من دولة لأخرى، بسبب الإجراءات الأمنية التي نخضع لها، ولكي يسمح لنا بالمرور، يجب أن نحصل على تصريح مرور من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلية، كخطوة أولى، والتي بدورها تقوم بتفتيشنا بشكل يومي تفتيشاً جسمانياً عند خروجنا وعند العودة، كما يستخدم الماسح الضوئي علينا، ويطال التفتيش سيارتنا الخاصة بشكل دقيق، منتهكاً كرامتنا وحريتنا، ليمارس بحقنا ما حرم ومنع دولياً من ممارسته خاصة «الماسح الضوئي».

البوابة تفتح من الساعة السابعة صباحاً وحتى السابعة مساءً، وتغلق في الساعة العاشرة صباحاً وحتى الثانية عشر ظهراً، ولا يسمح لغير أهالي أم الريحان بالمرور عبرها إلا بشروط «احترازية أمنية» قاسية وصعبة. فتتسابق آمنة وأسرتها ليكونوا أول الموجودين عند البوابة صباحاً، يرافقهم بعض الموظفات والموظفين، الذين يتواجدون في المكان، لعلهم يتمكنون من التخلص من إجراءات العبور بأقل وقت، ليتمكنوا من الوصول لأماكن عملهم ووظائفهم من دون تأخير، «وهذا نادر الحصول»، ناهيك عن إغلاق البوابة نهائياً أيام العطل والأعياد الرسمية اليهودية.

مصادرة الأرض والحرية

تقول محاميد: «المرأة في أم الريحان أصبحت جليسة المنزل، رهينة جدار اسمنتي

←

اليانون وصراع البقاء بأقل الإمكانيات

النساء مع الرجال في مواجهة الاستيطان وغطرسة الاحتلال

نابلس- عنان الناصر

تخوض خربة اليانون جنوب شرق نابلس، حرباً من أجل البقاء في وجه غطرسة الاحتلال، حيث تتكاتف أيادي الأهالي رجالاً ونساءً، صموداً، في ظل قمع وتطهير عرقي غير مسبوق تمارسه سلطات الاحتلال.

شعور بالخوف من المجهول يسيطر عليها منذ أن تهم بالخروج من منزلها كي تلحق بجامعتها، لا شيء يمكن له أن يوقف هذا الشعور، إلا تطبيقات ملموسة على الأرض، تبدد ما يمكن أن يبقى عالقاً بالذهن.

هكذا هو حال صفاء كمال، الفتاة العشرينية، التي تنحدر من خربة اليانون، الواقعة جنوب شرق نابلس، وتدرس التاريخ في جامعة النجاح الوطنية.

صفاء وشقيقتها تدرسان في جامعة النجاح، تخرجان سوية وتعودان سوية، وطول الطريق يبقى الخوف هو المسيطر عليهما، كونهما تخشيان وقوع مكروه لعائلتهما من قبل الاحتلال أو المستوطنين.

قالت كمال في حديث خاص «لصوت النساء»: «نجهز أنفسنا كل صباح عند الساعة السادسة والنصف، ويقوم والدنا بإيصالنا بسيارة غير رسمية إلى بلدة عقربا، التي تبعد عن اليانون نحو ٥ كلم، سعياً للذهاب إلى نابلس بمواصلات عقربا وبعد ذلك إلى الجامعة». وأكدت صفاء أن الطريق شبه آمنة، ولكن الخوف يكون دوماً على البيت في اليانون، حيث هجمات المستوطنين التي لا تنقطع بمساندة قوات الاحتلال. وبينت أن خربة يانون التي تحولت إلى سجن بفعل الاستيطان والمستوطنين، ضاقت ذرعاً بسكانها الذين يتراوح عددهم نحو ٨٠ مواطناً تقريباً.

وحول طبيعة الأوضاع التي تعيشها القرية أو الخربة القريبة من بلدة عقربا، أكدت أن المعاناة صعبة، وازدادت بفعل الاستيطان، الذي أتى على الأخضر واليابس، وصادر الأراضي والمراعي.

ولفتت إلى أن غطرسة الاحتلال لم تقف عند هذا الحد، فأكثر من ٨٠٪ من الأراضي صودرت لصالح المستوطنات، واتسعت الاعتداءات لتشمل هجمات يشنها المستوطنون مباشرة ضد الأهالي والماشية. وأوضحت أن المعاناة تتفاقم يومياً بسبب غياب الاهتمام الرسمي بوضع الخربة، ما حدا بعدد من العائلات للرحيل، بحثاً عن الطمأنينة ومقومات الحياة، ففي خربة يانون، لا مواصلات ولا أمان وعدد السكان في تنازل.

حالة من حرقة الأعصاب تعيشها صفاء يومياً، عندما تنتقل من اليانون إلى عقربا، وتعيش على أعصابها حتى تعود إلى المنزل وتطمئن على من فيه، لأن هجمات المستوطنين مباغتة. قالت: «الاستيطان غول، قضى على ما تبقى من حلم لجميع الأهالي، حيث صودرت المراعي وحوصرت الأراضي والبيوت البدائية، وأصبحت اعتداءات المستوطنين تطال كل شيء، حتى الماشية لا تسلم من رصاصهم». وبينت أن النساء يشددن من أزر الرجال في الخربة، حيث يقمن بأعمال متعددة، منها توفير الطعام للمواشي، المساعدة في الزراعة وتحضير أعمال المنزل بشكل يومي.

وعن الاهتمام الرسمي والمتابعات وما يصدر من تصريحات، أضافت صفاء: «سمعنا الكثير من الشعارات والوعود، ولكن على الأرض لم نر شيئاً، أوضاع النساء صعبة، وأوضاع الأهالي غاية في المعاناة، والمرابطون يكافحون أعتى الجيوش بأبسط المقومات وأقل الإمكانيات».

وأكدت عدم وجود تواصل بين المؤسسات التي تعنى بشؤون النساء ونساء القرية على الإطلاق، داعية في الوقت ذاته، كل المؤسسات النسوية، إلى تنظيم زيارات للقرية للإطلاع على معاناة النساء، أملا في تعزيز صمودهن ودعمهن».

يانون السجينة تقاوم الاستيطان

راشد مرار، رئيس المجلس القروي وعضو بلدية عقربا قال: «إن يانون ما زالت صامدة في وجه الاستيطان الذي يحدها من كافة الجهات، ورغم تحويلها لسجن صغير، إلا أنها تأبى الاستسلام».

وأردف: «رغم عدد سكانها القليل، والذي يبلغ نحو ٧٦ مواطناً ومواطنة بشقيها الفوقا والتحتا، إلا أنها لا زالت تقف في وجه الاستيطان الذي ينتشر في المنطقة كالسرطان».

عن المعيقات التي تواجه خربة يانون، أكد أنها كثيرة، وتنقسم إلى قسمين، قسم يتعلق بالاحتلال والاستيطان، والأخر يتعلق بغياب الدعم والاهتمام الرسمي لمواطني الخربة. وأوضح أن يانون كانت تشتهر بمراعيها وأراضيها، إلا أن الاستيطان قضى على حلم أهلها بمصادرة نحو ٨٠٪ من مجمل أراضيها، البالغة قرابة ١٦٤٥٠ دونماً، وما تبقى منها مهدد بالمصادرة، وقسم آخر يقع داخل جدران المستوطنات.

بين أن الأمر لم يقف عند هذا الحد، بل اتسعت اعتداءات سلطات الاحتلال والمستوطنين لتطال كل شيء في يانون، حيث تم استهداف نبع المياه الوحيد وتم تخريبه عدة مرات، كما تعرض السكان لكثير من المضايقات والهجمات والإعتداءات، وتم استهداف الماشية والقضاء على المراعي بنسبة كاملة، وتدمير أشجار الزيتون.

ولفت إلى أن يانون الآن تحولت إلى سجن بفعل الاستيطان، الذي يحدها من كل الجهات، حيث أقيمت مستوطنات جفعات علام ايفري ران في الجهة الغربية، ومستوطنة جدعونيم في الجهة الشمالية، ومستوطنة ٧٧٧ في المنطقة الشرقية، فيما تقام حالياً مستوطنة جديدة بعد أحداث عورتا وتقع إلى الشمال الشرقي.

على الصعيد الفلسطيني أكد مرار، غياب الاهتمام الرسمي وتهميش الخربة، حيث تكافح مصيرها بمفردها، وقال: «رغم زيارة عدد من المسؤولين إلى الخربة، لم نر ولم نشاهد أي تغير يذكر، كما أننا لم نحصل على ما وعدنا به على الإطلاق».

وقال أيضاً: «سبق وأن طالبنا بحافلة لنقل الطلاب البالغ عددهم ٣٦ طالباً وطالبة إلى مدارس عقربا، إلا أن الوعودات التي تلقيناها لم تنجز، والموضوع لدى وزارة الشؤون والحكم المحلي والتربية والتعليم».

أوضح مرار، أن معاناة الأهالي تتفاقم وترتفع شيئاً فشيئاً، ما بات يهدد بقاء الآخرين في المكان، لافتاً إلى أن صمود النساء والرجال وتكاتفهم سوية، ساعد في بقاء هذه الأسر حتى اللحظة.

وقال: «إن مثل هذا الصمود يجب أن يعزز بالدعم المادي والمعنوي، حيث أصبحت يانون الفوقا، والتي يقطنها قرابة نصف الأهالي مهددة بالمصادرة، وباتت تتسع رقعة اعتداءات المستوطنين على المزارعين ومربي المواشي، الذين باتوا يخشون إطلاق الأغنام خارج البيوت خشية سرقتها أو الاعتداء عليها، من قبل المستوطنين».

وأوضح أن الأهالي باتوا يرحلون شيئاً فشيئاً، حيث لا توجد مقومات للصمود، فالطلبة يعانون الأمرين يومياً، والنساء يتكبدن معاناة كبيرة، والرجال يرابطون في البيوت خشية هجمات المستوطنين. وشدد على أهمية العمل السريع نحو تحقيق المطالبات التي وعد بها أهالي القرية من قبل الجهات الرسمية، خاصة وأن الجميع يعمل في الزراعة، ومع مصادرة الأراضي باتت تنحصر المهمة.

وأوضح أنه لا يمكن التوسع الآن في القرية، في ظل التهديدات الاسرائيلة، ومن يريد الزواج يغادر ويقوم بالبناء في بلدة عقربا، حيث لا توجد مساكن ولا يسمح بالإنشاءات. وأكد غسان دغلس مسؤول ملف الاستيطان، أن قرية يانون تعد مثالاً للبقاء والصمود في وجه الأستيطان. وأوضح أن ليانون قصة نجاح بفضل الله أولاً، وصمود ذويها ثانياً، فهي تحد من التوسع الاستيطاني في المنطقة، رغم كل المعاناة التي يعانيها سكانها.

وأكد أن الأهالي يتعرضون لمضايقات يومية مستمرة من قبل الاحتلال والمستوطنين، الأمر الذي ألحق الضرر بمزروعاتهم، وسبب لهم حالة من الفقر الشديد.

أحاط قريتها، وبوابة حديدية قيدت حركتها، لتمنع من الخروج والاتصال بمن هم خلفه، فصادر أرضها وقلبها، فباتت قريتها «كسجن بصورة مختلفة»، حرمت من العمل داخل البلدة بسبب مصادرة أراضيها، ومنعها من زراعتها واستغلالها، كما منعت من العمل خارج الجدار، بسبب إجراءات الاحتلال على البوابة، وخاصة أن كثير من النساء والفتيات يطلب منهن خلع الحجاب ورفع ملابسهن أثناء التفتيش، وهذا يتعارض مع عاداتنا وتقاليدنا وغير مقبول اجتماعياً.

وهذا أثر على نسبة عمالة المرأة عندنا في القرية، وحتى نسبة تعليمها الجامعي، فلا تتمكن أي امرأة أن تخضع لكل هذه الإجراءات لتصل عملها، ومن ثم لتعود لمنزلها وأطفالها، مما يأخذ وقتاً وجهداً لا يتوفر للكثير من النساء، اللواتي تحكمهن ظروف أخرى، وتؤثر على حياتهن اليومية والاجتماعية.

كذلك تضطر الطالبات اللواتي لديهن الإرادة والتحدي، لمتابعة تعليمهن الجامعي رغم كل العوائق، إلى السكن بالقرب من جامعاتهن، ليتمكن من الالتزام بأوقات الدوام وأخذ الوقت الكافي للدراسة، مما يضاعف أعباء الأسرة المالية، ويزيد المصاريف الجامعية.

أكثر ما تفتقده المرأة الريحانية هو التواصل الاجتماعي الذي قطعت أوصاله الجدار والبوابة، فالمرأة لا تتمكن من زيارة أقاربها بشكل طبيعي، إلا بأذونات وتصاريح، وكذلك الرجل، بالإضافة إلى أنها محرومة من زيارة أقربائها ومعارفها، إلا في بعض المناسبات وفي حالات المرض أو الوفاة، لأن الاحتلال لا يسمح لمن هم من خارج البلدة بدخولها، إلا بإجراءات أكثر تشديداً للزوار، وبعد إجراء الفحص الأمني لهم. هناك مدرسة تتضمن جميع مراحل الدراسة الأساسية والثانوية، ولكنها مدرسة وحيدة ومختلطة، ومنعت من متابعة تشطيب البناء العلوي فيها منذ ست سنوات، بحجة منع مواد البناء، فبقيت على حالها دون أي استثمار أو استغلال لها، كذلك تمنع فرق الإشراف المدرسية الوزارية من الدخول، وكذلك الصحة المدرسية وفرق التطعيم، بالإضافة إلى الكشف الطبي الدوري للطلبة.

آلام المرضى تصطدم بالبوابة (٣٠٠)

لا يجد المرضى ملاذاً عندما تتفاقم آلامهم وأوجاعهم، سوى «وضع الملح على الجرح»، بتحمله وانتظار الغد أو التنسيق الأمني، وانتظار رحمة السجان بالموافقة عليه أو رفضه، ولينتظر الألم. في ظل غياب عيادة صحية أو مركز طبي في ام الريحان، يتأرجح أهالي البلدة بين ابتلاع أوجاعهم التي تطرق أبوابهم دون استئذان، أو عمل تأشيرة السجان «التنسيق الأمني» اللازم، فلا يسمح لسيارة إسعاف بالدخول أو أي فرق طبية، وكان ما تعرضت له آمنة قبل فترة وجيزة من وعكة صحية أصيبت بها ليلاً، بسبب ارتفاع كبير في ضغط الدم، أدخلتها في حالة غيبوبة، مما اضطر أسرتها لنقلها عبر بوابة برطعة القريبة من البلدة، وهناك على بعد مسافة ليست قليلة، انتظرتها سيارة إسعاف حملتها إلى مستشفى في جنين.

وحالة آمنة واحدة من حالات كثيرة، تمكنت الإرادة الإلهية حمايتها، ولكن هناك مرضى كثر لا تبتسم لهم الأقدار، ولا تفتح لهم البوابات، فينتظرون طويلاً، ولا تنتظر أوجاعهم.

مشوهة المعالم

عباس عبوشي

هناك خلف تلك الأسوار العالية والحواجز المنيعة، تقبع تلك المدينة، التي تحولت شوارعها إلى مسارح للأشباح.

في البلدة القديمة من مدينة القدس، حيث يقبع هنالك القلة الصامدة من الشعب الفلسطيني المحاصر، الذين يتعرضون لأشد أنواع المضايقات، لمجاورتهم لما يسمى «الشكناز» المتطرفين، في ما يسمى الدولة الإسرائيلية.

هناك تقبع المرأة المقدسية، حالها كحال بقية نساء فلسطين، بل أسوأ، فتلك المرأة ولسوء الأوضاع السياسية والدينية والتفكك الأسري في مدينة القدس، ومن خوف الأهل عليهن، فقد حرمن من دراستهن ومن استكمال حقهن الشرعي في الدراسة أو حتى في اختيار التخصص والجامعة التي يردن أن يدرسن فيها، وذلك لأن حكومة الاحتلال في الأراضي المقدسية، لا تعترف بمعظم الجامعات الفلسطينية في الضفة الغربية، حتى وإن تحدت تلك الفتاة كل تلك العوامل والظروف المحيطة بها.

بالرغم من الإحباط المستمر من قبل المجتمع والإطار المحيط بها، تبقى هناك مشكلات أخرى تحيط بخروجها من القدس للتعلم في الجامعات الفلسطينية، كتلك المشكلة التي تواجهها على المعبر والحواجز الإسرائيلية، من مضايقات ومعاكسات وسوء المعاملة، كل ذلك لكسر عزيمة الشارع المقدسي، حتى وإن أنهت الفتاة المقدسية دراستها في الجامعات الفلسطينية، يبقى لديها خيارين، إما أن تبقى في البيت وتنسى تلك الدراسة وتعب السنين، وكل تلك التحديات، أو التوجه لمدينة رام الله للعمل بها، مما يعني بناء حياة جديدة خارج أسوار تلك المدينة العتيقة، القابعة في الحصار الأبدي، وعلى الرغم من بداية حياة جديدة في مدينة رام الله، يستمر الحصار الإسرائيلي على الفتاة بدفع ما يسمى «الأرنونة»، للحفاظ على الهوية المقدسية، فيصبح على المقدسيين دفع ضرائب لدولة إسرائيل للحفاظ على الهوية، ودفع ضرائب للسلطة الفلسطينية للإقامة في حدود مدينة رام الله، ويبقى الخيار الأقوى لتلك الفتاة الفلسطينية، هو الخيار الأول، أو النظر في إجراء آخر، وهو إعادة دراستها في أحدى الجامعات العبرية، فإذا كانت الحالة المادية جيدة، سوف يتوجه الأهل لتعليم الفتاة في الجامعة العبرية، «مع أن قلة نادرة هم الذين يدفعون على الفتاة تلك المبالغ الهائلة للتعلم في الجامعة العبرية، «كما يقال أن خير الفتاة ليس للأهل».

وإن معظم الأهالي المقدسيين يتوجهون إلى المعاهد لتعليم بناتهم سنتين «دبلوم»، لكن تبقى الفرصة ضعيفة لإيجاد وظيفة، لأن متطلبات الوظيفة بالحد الأدنى تكون «بكالوريوس».

وهذا إجراء لخنق وتضييق الحصار على المرأة المقدسية، وعملية تهجيرية لسكان مدينة القدس لاحتلال أملاك وبيوت المقدسيين لغياب صاحب الملكية. هذا التصعيد والتضييق على الفتاة المقدسية، ومن باب خوف الأهل على الفتيات، انتشرت ظاهرة الزواج المبكر في الشارع المقدسي، للحفاظ على مقدسية الهوية والتمسك بالحق المقدسي والبقاء في المدينة وعدم التفريط بها.

ولكن يبقى السؤال الواجب علينا فهمه، هو إلى متى ستبقى المرأة المقدسية مهمشة المعالم، مشوهة التضاريس، ملغية من قاموس الدولة الفلسطينية؟

النساء المقدسيات..

عنف الإحتلال والعنف المجتمعي .. إلى أين اللجوء؟

غدير قواسمي

يدفعن ضريبة أنهن فلسطينيات، بل أنهن مقدسيات، رفضن سياسة التهجير وانتزاع الهوية التي يمارسها الاحتلال الصهيوني ضد المقدسيين، وأصرين على الصمود والبقاء، ودفع الضريبة المقدسية من غير ذنب يرتكب ولا جناية يقمن بها، وما يزيد الصبر شوكاً ظلمهن، وإن كن هن من جني عليهن!!

هذا هو حال النساء المقدسيات، ظلم هنا وتعسف هناك، ولكن ما يزيد غصة القلب، أنها تعنف بالرغم من أنها هي الضحية في الأساس، وهي من تم الاعتداء عليها.

لعل من أخطر المشاكل التي تعاني منها المرأة المقدسية، والتي تؤدي في النهاية إلى العنف ضدها، هي وضع المرأة المقدسية في المحاكم، في حال تعرضها لإعتداء أو لانتهاك أو لتعنيف.

بداية اللابدايه!!

بالرجوع إلى عدد من النساء المقدسيات، قالت رزان التميمي، وهي مواطنة مقدسية تقيم في شعفاط: «المرأة المقدسية معنفه جداً، عند لجوئها للقضاء، فلا يمكنها تقديم الشكوى إلا في المحاكم الإسرائيلية، الحق الداخل في المحكمة مفقود، والطالع منها مولود، القضية ممكن أن تبقى عشر سنوات بسبب التأجيل المستمر من القضاه الإسرائيليين، فقط لأننا فلسطينيون، وطبعاً حق الأولوية للإسرائيليين في الجلسات والمرافعات».

واصلت سمر الحديث بعد إصدارها لتنهيده قوية قائلة: «اللجوء للمحاكم الإسرائيلية قصة طويلة، لها بداية وما لها نهاية، هذا عدا عن التكاليف لكبيرة، التي نصرفها بدل مواصلات ومحاميين، لأنه مستحيل أن تنتهي قضية في المحكمة الإسرائيلية بسرعة، حتى يمل أصحابها منها، وفي النهاية يسحبون القضية كلها».

تلك هي دوامة بداية اللابداية في المحاكم الإسرائيلية، التي يقدم فيها المقدسيون شكواهم وقضاياهم.

معاناة كبيرة تكاد لا تنتهي، ضمن واقع مقدسي مرير، مليء بالمضايقات والانتهاكات التي تتعرض لها المقدسيات يومياً، لذلك كان لا بد من حل لتقليص حجم تلك المعاناة.

حل ظلمه أكبر!!

كان لا بد للمقدسيين من اللجوء إلى أساليب أخرى، تكاليفها أقل، في ظل وضع اقتصادي سيئ مفروض عليهم، بالإضافة إلى أنها أساليب لا تحتاج إلى وقت طويل في المحاكم، كان اللجوء إلى الحل العشائري في العديد من القضايا والمشاكل التي تواجه المقدسيين، حل يجده البعض مناسباً، والبعض الأخر يجده إهداراً للحقوق، ولربما وجدوه كارثة أكبر من كارثة المحاكم!!

بدأت هبة بالحديث قائلة: «لأن المحاكم طريقها طويلة، ومتاعبها أكبر، وجدنا أن الحل العشائري للمشاكل ممكن أن يكون أسهل وأيسر، في حال حدثت مشكلة، نحل الأمور بهدوء وبتروي بين أطرافها، وذلك بتدخل الوجاهات في العائلات بعيداً عن المحاكم».

أما أسماء التي تبنت وجهة نظر معاكسة تماماً قالت: «الحل العشائري بسبب مشاكلاً أكبر من مشاكل اللجوء للمحاكم الإسرائيلية، على الأقل في المحاكم الإسرائيلية من الممكن أن تأخذ القضية سنوات، وتكلف مبالغاً كبيرة، لكن في النهاية سيكون هناك عقوبة للجاني، أما الحل العشائري، القضية ستنتهي ولا كأنه حدث شي بفنجان قهوة، وطبعاً الجاني والمذنب لا يأخذ عقابه».

معاناة النساء المقدسيات تخطت الحدود، وضربت الجدران، فإذا وصل الحد بهن الى التنازل عن حقهن في حال تعرضهن للاعتداء، أيوجد ما يستحق البؤس أكثر من ذلك!!

هدفه جعل فلسطينيي القدس أقلية

قانون «لم الشمل» الإسرائيلي يستهدف المقدسيين والمرأة الأكثر تضررا

القدس - هبة أصلان

دأب الاحتلال الإسرائيلي ومنذ أن وطأت قدماه أرض فلسطين، على ممارسة العنصرية والتمييز ضد السكان الأصليين، وتعددت أشكال عنصريته وألوانها، حتى بات حصرها أمراً عسيراً، وخلال أكثر من أربعة عقود، لم تتوانَ دولة الاحتلال عن تكريس هذه العنصرية، من خلال ممارسات همجية طالت البشر والحجر والشجر.

ورغم أن فلسطين مستهدفة بمجملها، إلا أن القدس تبقى هي الهدف الرئيس لدولة تتغنى بمبادئ ومعاهدات حقوق الإنسان، وهي أبعد ما تكون عن تطبيقها بقوانينها العنصرية الظالمة، التي لا مثيل لها في المعمورة، وفي التاسع من كانون الثاني الماضي، صادقت المحكمة العليا الإسرائيلية على قانون يمنع لم شمل العائلات الفلسطينية، وذلك بعد تسع سنوات من التجميد، ووفقاً لهذا القانون، يمنع المواطنين الفلسطينيين في دولة إسرائيل من حقهم في ممارسة حياة عائلية طبيعية، إذا كان أحد الزوجين ممن يحملون الهوية الفلسطينية.

وتبقى تبعات هذا القانون أكثر قساوة على المرأة المقدسية، بحكم أن الاحتلال يتعامل معها كـ «منجبة»، وهذا ما لا تريده إسرائيل في ظل حربها الديموغرافية مع الفلسطينيين، ولعل التبعات الاجتماعية من أبرز الإشكالات التي تعاني منها المرأة المقدسية.

نصف العائلة مقدسية

(أ،ي) مقدسية، فضلت عدم ذكر اسمها خشية من داخلية الاحتلال، وهي من بلدة سلوان وتحمل الهوية المقدسية، متزوجة منذ العام ٢٠٠٠ من (أ،خ) من بلدة العيزرية ويحمل هوية الضفة الغربية، أنجبت ابنتها البكر في العام ٢٠٠١، توجهت لمكاتب وزارة الداخلية لتسجيل ابنتها والتقدم بطلب لم شمل لزوجها، وبالفعل تم تسجيل الطفلة في هوية الأم، وطلبوا منها أن تنتظر لحين قيام لجنة تابعة لمكاتب التأمين الوطني بالخروج والكشف على مكان سكنها، مما اضطرها لترك المنزل الذي يملكه زوجها في بلدة العيزرية والإنتقال للسكن مع أهلها في سلوان، وبالفعل وصلت اللجنة وقامت بالكشف على مكان السكن، لكنهم ردوا على الطلب المقدم بالرفض، وذلك بحجة أن العائلة الفلسطينية تنتظر اليوم الذي تقلص فيه من عددها، فكيف لأهل الزوجة باستقبال ابنتهم وأطفالها في بيتهم.

وفي العام ٢٠٠٢، وبعد إنجاب (أ،ي) لطفلتها الثانية، قامت وزوجها باستئجار بيت في بلدة رأس العامود، وتوجهت مرة أخرى لمكاتب الداخلية، فنجحت بتسجيل الطفلة، بعد جهد جهيد، ولكنها فشلت في البدء بإجراءات طلب لم الشمل لزوجها، بحجة أنه لم يتجاوز سن ال ٣٥، وهو السن المسموح به لتقديم هذا النوع من الطلبات، لكن الزوجة لم تكل، فعادت وقدمت طلباً ثالثاً، ورابعاً وخامساً وكل مرة يقابل طلبها بالرفض والذرائع واهية ومختلفة.

وعن الصعاب التي تواجها (أ،ي) من جراء هذه السياسة تقول: «خلال العشر سنوات الماضية، تنقلت بين أربعة بيوت مستأجرة، وكنت في كل مرة مجبرة لأن أقوم بنقل بناتي الأربعة من مدرسة إلى أخرى، ندفع جزء من راتب زوجي إيجاراً لبيت هو أشبه بـ «خم جاج»، ونغطي بجزء آخر الفواتير، وجزء يذهب للمحامي الموكل في قضية لم الشمل».

وتضيف: «عائلتي مشتتة، نتنقل بين العيزرية والقدس، اثنتين من بناتي مسجلات في هويتي، واثنتين لم أنجح في تسجيلهن، إبنتي الثانية تعاني من خلع ولادة، وحتى الأن احتاجت لأربع عمليات مكلفة، وليس بوسعنا تحمل تكاليفها بدون تأمين صحي، لا أستطيع السفر مع بناتي لأي مكان، لأنهن إذا خرجن من البلاد فلن يعدن إليها، يعمل زوجي في مشفى بالقدس ويجدد تصريح عمله كل ستة شهور، ولولا ذلك لأجبرت على السكن في العيزرية، عندما سكنت عند أهلي لم أشعر بالراحة، على الرغم من ترحيبهم بي وبعائلتي، لكن أنا أعلم بوضع أهلي و «بكفيهم همهم».

عنصرية الاحتلال

تعتبر مؤسسة المقدسي لتنمية المجتمع واحدة من المؤسسات التي تتولى الدفاع عن حقوق الفلسطينيين في محافظة القدس، فهي تقوم برصد ونشر وتوثيق انتهاكات سلطات الاحتلال لهذه الحقوق، ومنها انتهاكات لم الشمل، وعن الآثار الاجتماعية المترتبة على النساء جراء هذا القانون، يقول الأستاذ معاذ الزعتري المدير العام للمؤسسة: «الأعباء التي تتحملها المرأة نتيجة هذه الاجراءات كثيرة، فهي محرومة من أطفالها، ومن زوجها ومعيل أسرتها، تفتقر إلى الشعور بالأمن على نفسها وأطفالها في ظل غياب زوجها، هي امرأة منهكة لا تستطيع لملمة نفسها، كما أنها مستنزفة مادياً ونفسياً وجسدياً، خاصة وأنها ملزمة بمتابعة الجلسات والاستدعاءات والانتظار لساعات طويلة، فهي تواجه مشكلة فريدة من نوعها خلقها الاحتلال، ليقلل من النسبة الديموغرافية للفلسطينيين في مدينة القدس، ويضرب العمق التاريخي والاستراتيجي للمدينة، ويفرق بينهم وبين فلسطيني الضفة الغربية وقطاع غزة».

وبحسب الأستاذ الزعتري، فإن أول طلب «لم شمل» قُدم، كان لزوجة الشهيد فتحي الشقاقي مؤسس حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين، وذلك قبل اغتياله في مالطا، لكنه اغتيل ولم تنجح زوجته قبل ذلك بالحصول على لم شمل لزوجها، ومن هنا بدأت الحكاية وتوالت الأسر بتقديم الطلبات، وحصلت الكثير من النساء المقدسيات وبعد مماطلة طويلة على لم شمل لأزواجهن، حتى جاء عام ٢٠٠٢، وتم فيه تجميد كل طلبات لم الشمل، على أثر قيام شاب فلسطيني من مدينة جنين، كان متزوجاً من فتاة من أراضي ١٩٤٨ بعملية استشهادية في مدينة حيفا، فاستخدمت اسرائيل الذريعة الأمنية لممارسة عقاب جماعي ووقف هذه الطلبات وحرمان الأسر من الإلتقاء تحت سقف واحد.

من جهة ثانية، أكد الأستاذ زياد الحموري مدير مركز القدس للدراسات الإقتصادية والاجتماعية، على أن مصادقة المحكمة الاسرائيلية على هذا القانون هي فعلياً خطوات سياسية، تستند على الرغبة بتشتيت الأسرة المقدسية، ودفعها باتجاه التنازل عن حقها والانتقال للسكن في الضفة الغربية.

وشدد الحموري على أن المرأة هي المتضرر الأساسي، فهي سواء كانت من القدس أو الضفة، ستفقد حقها بالاجتماع مع أبنائها، وستصبح مجبرة للعب دور الأم والأب، وإعالة أسرتها، إلى جانب الحرب النفسية التي ستعيشها نتيجة القلق والتخوف المستمر من المستقبل، كل هذا سيؤثر على المستويات الاقتصادية والاجتماعية للأسرة، ناهيك عن تأثر سلوكيات الأبناء وتدني مستوى تعليمهم، نتيجة بعدها عن البيت في حالات كثيرة.

حب وحرب

ارتبطت المقدسية (ر،ع) عاطفياً بـ (م،ج) من مدينة بيت لحم منذ مراهقتها، وكبر بينهما حب واجه العديد من المشاكل والعقبات، فأهلها كانوا من البداية ضد هذه العلاقة لتخوفهم من مواجهتها لنفس المعاناة التي تعرض لها والديها، بحكم أن والدتها كذلك من بيت لحم، وحصلت بعد عناء طويل على الهوية المقدسية، لكن ثماني سنوات من الحب كانت كافية لاقناع أهلها الذين وافقوا على خطبتها مجبرين.

تقول (ر،ع): «أنا وخطيبي أشبه بروحين في جسد واحد، منذ أن كنت في الصف التاسع والجميع يعلم بعلاقتنا، والكل يسأل متى سنفرح فيكم، صديقاتي في المدرسة ومن ثم صديقاتي في الجامعة وكل من حولنا يسأل، تقدم العديد من الشبان لخطبتي لكني كنت دائماً أرفض وأتعرض للضغط من والدي ومن جدي وأعمامي، لكن كل هذه الأسئلة والضغوطات بقدر ما كانت تتعبني بقدر ما قوتني لأواجه كل من حولي، لأواجه غطرسة احتلال يود أن ينال من حقي بالإرتباط بمن أحب».

تقول والدة (ر،ع): «عندما تقدمنا أنا وزوجي بطلب لم شمل، واجهتنا الكثير من الصعاب، فقد كنت ولكون عملي في بيت لحم، مجبرة لأن أتنقل بين مدينتي القدس وبيت لحم، لم يكن في حينها هناك حواجز، لكن كنا أحياناً نتعرض للتفتيش من قبل بعض الدوريات، التي لم تكن تتوانى عن إذلالنا واشعارنا بالنقص، أنا لا أريد لابنتي أن تواجه أصعب مما واجهته، لا أريد أن يأتي يوم ونحرم نحن وهي من رؤية أطفالها بشكل طبيعي».

(ر،ع) و(م،ج) حالياً في مرحلة الخطوبة، هما وإن كانا فرحين بانتصار حبهما، لكن يبقى التخوف مما سيواجهانه مستقبلاً واقعاً ينغص عليهما صفو علاقتهما، فأن تكون فلسطيني في دولة لا تستحي من غطرستها، بات أمراً عادياً لا بل بديهياً، لا تعلم (ر،ع) كم ستنجب من الأطفال، كم منهم سيكونوا مسجلين في هويتها، هل كلهم سيسجلون في مدارس مقدسية، أم أن نصفهم سيكونون في مدارس في الضفة الغربية، لا تعلم إذا منعوا من العيش معها في القدس، كم مرة سيحصلون على تصريح لزيارتها، لا تعلم إذا ما كانت ستستطيع الحصول لجميع أطفالها على إثبات ولادة، كثيرة هي اللاءات التي ستكون جواباً لأي سؤال تطرحه، في دولة لا أحد يعرف ماذا تخفي ضد أبناء شعب احتلته، فالمكر والدهاء صفات لازمت حلم الصهيونية منذ الوجود.

نساء البلدة القديمة في الخليل في مرمى النيران

الخليل - منجد أبو شرار

حجارة تلقى على رؤوس المارة، «افتخ باب جيش الدفاع»، مواد كيماوية سامة ترش في وجوه الأطفال أينما كانوا، خرق لخزانات المياه، وإلقاؤها على رؤوس الباعة والمشترين في السوق، هذه الصور، غيض من فيض، إعتداءات المستوطنين وجيش الاحتلال على سكان البلدة القديمة في مدينة الخليل.

نساء البلدة القديمة في الخليل هدف، لطالما عرضه الاحتلال الاسرائيلي ومستوطنيه لشتى أنواع الإعتداءات والإهانة، وما من معتصم!، والحالة تسوء. أم سعيد العويوي من البلدة القديمة في الخليل تقول: «ما حدا سائل فينا، أنجبت ابني على الرصيف وتوفي على الفور؛ بعدما رفض جنود الاحتلال وصول سيارة الإسعاف إلى منزلنا». تضيف أم سعيد: «بعد أن منعنا الاحتلال من الصعود إلى سطح منزلنا، إضطررت أن أذهب إلى جارتنا لنشر الغسيل، حينها قام المستوطنون بإلقاء الحجارة عليَ وعلى ابنتي التي كانت ترافقني، حدث ذلك أمام جنود الاحتلال الذين شهدوا زوراً علينا، بأننا من قام بإلقاء الحجارة على المستوطنين، فالخصم هو الحكم!، وكانت النتيجة أن اعتقلت ابنتي لساعات، قبل أن يفرج عنها بكافلة مالية».

لا يختلف حال السيدة فاطمة طميزي كثيراً عن حال السيدة أم سعيد، السيدة طميزي قتل الاحتلال ابنها وهو في بطنها، ليعيش جريمة الاحتلال قبل أن يرى النور، تقول طميزي: «كنت حاملاً في الشهر التاسع، وبينما كنت أطرز الثياب أمام منزلنا، ألقى أحد الجنود عليَ قنبلة صوت، بعد عناء طويل وصلت سيارة الإسعاف، بينت الفحوصات والتحليلات الطبية أن الجنين تعرض لارتجاج، أدى إلى انقطاع التنفس عنه، مما تسبب في وفاته على الفور».

تضيف طميزي: «لا يراعون حس الأمومة، عندما كان ابني محمد ٤ سنوات، ينظر إلى المارة من الشباك، ضخت مستوطنة من البيت المجاور مياه مسممة بمواد كيماوية في وجهه، تسببت هذه الحادثة بأزمة صدرية لابني، استمرت مدة سنتين حتى شفي منها». أم معتز القنيبي حالة أخرى، والحبل على الجرار كما يقولون، تقول: «حتى في منزلنا لا نشعر بالأمان والراحة، يفتش الجنود المنزل بشكل شبه يومي؛ والجريمة أننا نساعد الطلاب في الوصول إلى المدرسة الإبراهيمية بالعبور من منزلنا القريب منها، عندما يغلق الاحتلال طريق الحرم الابراهيمي».

وتستذكر أم معتز، عندما قام المستوطنون بمطاردة ابنتها الذاهبة إلى المدرسة فتقول: «طاردها أربعة مستوطنين مسلحين بالسكاكين، أثناء ذهابها إلى المدرسة صباحاً، تسببت هذه الحادثة لابنتي بحالة من التبول اللاإرادي، واحلام مزعجة، حتى بعد أن تجاوز عمرها الخامسة عشر عاماً، وما زالت تعاودها بين الحين والآخر». مديرة المركز الإبراهيمي للتنمية المجتمعية زليخة المحتسب، إحدى نساء البلدة القديمة في الخليل، هي أيضاً تعرضت لإعتداءات المستوطنين وجيش الاحتلال، احتجزها الجنود الإسرائيليون وضربوها بأعقاب البنادق، وشتموها لأنها ارتكبت جريمة «حيازة خارطة فلسطين في حقيبتها الشخصية»، تقول السيدة المحتسب: «إن المستوطنين وجنود الاحتلال يعتدون بشكل يومي على النساء هنا»، وتضيف المحتسب: «أعتقد أن لهذه الإعتداءات نتائج خطيرة على صعيد العلاقات الاجتماعية والأسرية أهمها: إنهيار ثقة الزوجة والأبناء بوالدهم، الذي يعجز عن حمايتهم وتوفير الأمن لهم أثناء الإعتداء عليهم، سواء من جنود الاحتلال أو من قطعان المستوطنين».

وحول أثر إعتداءات الاحتلال الإسرائيلي على النساء في البلدة القديمة في الخليل، يقول منسق الصحة النفسية والاجتماعية في جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني في الخليل موسى صياعرة: «إن إعتداءات الاحتلال الإسرائيلي تستهدف كافة فئات المجتمع الفلسطيني، ومن بينها النساء؛ وذلك بهدف ضرب مفهومين أساسيين في المجتمع الفلسطيني، الأول وهو مفهوم الأمن وما يترتب عليه من العجز عن الحماية، والثاني هو المرأة، أحد أهم المحرمات في الثقافة العربية والإسلامية، كما أن آثار هذه الإعتداءات لا تقف عند المرأة الفلسطينية، بل تمتد لتشمل كافة أفراد الأسرة من أب وابن وجدة وجد». ويضيف صياعرة، أن خطورة هذه الإعتداءات، تكمن في تكوين الحلقة الأضعف في الأسرة والمجتمع، وغالباً ما تكون هذه الحلقة هي الأطفال، بحيث تفرغ الأم غضبها وانكسارها في أطفالها، ومن آثار الإعتداءات أيضاً، فقدان الثقة بالذات والزوج والابن والأخ، الذين تلجأ لهم الأم لحمايتها في حال تعرضت لتهديد ما، وتشوه صورة الذات، وقد يصل الأمر إلى توريث هذه الصور المشوهة إلى الأبناء. ويزيد من تفاقم الأمور حسب صياعرة، عدم لجوء النساء إلى الإرشاد النفسي، وتكرار حوادث الإعتداء؛ ما يتسبب على المدى البعيد، بصعوبة إدارة الغضب وضعف التفكير في القضايا العميقة، مثل مستقبل الأبناء وتدني مستوى التفاؤل بالمستقبل.

نساء وأخبار

قتلت لأنها أنجبت بنتاً

أفغانستان: اعتقلت السلطات الأفغانية امرأة، لاتهامها بقتل زوجة ابنها لأنها أنجبت بنتاً ثالثة، ويتهم زوج المرأة أيضاً، وهو عضو في الميليشيا المحلية، بالضلوع في عملية قتل زوجته، لكن لم تستطع السلطات إلقاء القبض عليه، لأنه لاذ بالفرار. وقد وقعت جريمة القتل في ولاية قندز، ولم تصب الطفلة التي تبلغ الشهرين من العمر بأذى. يذكر أن العائلات في أفغانستان تحتقل عند ولادة صبي، لكنها تعتبر ولادة بنت عبئاً.

وتتعرض بعض النساء في أفغانستان للإعتداء في حال إنجابهن بنتاً، وهذه الحالة هي الأخيرة في سلسلة من الجرائم ارتكبت بحق نساء في البلاد، وقد عرض العام الماضي شريط فيديو، يصور حبس عروس في الخامسة عشرة وتعذيبها.. وقد وقعت الجريمة في قرية «ماهفلاي»، وقال قائد الشرطة صوفي حبيب لبي بي سي، «إن المرأة أنجبت بنتاً قبل شهرين، فقام زوجها وحماتها بخنقها حتى فارقت الحياة. وقال مسؤولون رفيعو المستوى لبي بي سي، ان الحماة واسمها والي حزرتا، ربطت قدمي المرأة البالغة من العمر ٢٢ عاماً، واسمها «ستوري»، بينما قام زوجها بخنقها.

ويعتقد أن الزوج يحظى بدعم سياسي، بسبب انتمائه لميليشيا محلية، وقال بعض سكان القرية، إن الزوجة كانت تحض زوجها على إلقاء السلاح. وقال أحد الجيران: «كانت تعيش في جحيم لا في منزل». وكثيراً ما اتهمت ميليشيات تحظى بدعم سياسي، باقتراف أعمال عنف ضد النساء، والقيام بأعمال سرقة، وقد سلط ناشطون من أجل حقوق المرأة في أفغانستان، الأضواء على الحادثة الأخيرة، ولفتوا أنظار وسائل الإعلام إليها. ودان زعماء دينيون وقبليون في المنطقة عملية القتل، وقالوا إنها جاءت نتيجة الجهل، واعتبروها جريمة ضد الإسلام وضد الإنسانية وضد النساء.

بريطانيا تنشئ صندوقاً لمكافحة استغلال الفتيات جنسياً

بريطانيا: أعلنت الحكومة البريطانية، عن إنشاء صندوق خاص بقيمة ١,٢ مليون جنيه استرليني، لمساعدة الفتيات اللاتي يتعرضهن للاغتصاب، من أفراد عصابات من الشباب ينخرطن فيها.

ونقل موقع بي بي سي عن وزارة الداخلية البريطانية قولها: «إن شبكة من الشباب المتخصصين، ستبدأ عملها في دعم ومساعدة ضحايا الاغتصاب أو الابتزاز الجنسي من هؤلاء الفتيات، اللاتي يصبحن عرضة لأفراد تلك العصابات بعد أن ينخرطن فيها». وقالت لين فيذرستون وكيلة وزارة الداخلية لشؤون المساواة: «إن الفتيات والشابات من أفراد العصابات يتعرضن إلى تجارب مروعة»، وأضافت أن شبكة الشباب المتخصصين ستقدم المشورة والنصائح المتخصصة، والدعم ذي الطبيعة الحساسة. وقالت فيذرستون، خلال زيارتها الى مدرسة في أحد أحياء جنوبي لندن، أن ما تتعرض له الفتيات من عنف واستغلال جنسي وبدني، عندما ينخرطن مع العصابات، ظل حتى الآن قضية في طي الكتمان، ويندر الحديث عنها. وقالت: «إن الصندوق الذي انشأته الحكومة سيوفر الدعم من خلال شبكة من مهامها تبادل المعلومات، والبحث عن أفضل السبل للخروج مما وصفته «بقضية مروعة» كهذه». ويقول آلن ديفز ضابط التحقيقات المكلف بالإشراف عن توعية الطلاب والطالبات بهذه المشكلة، «ان موقع الفتيات في هرم الأهمية في بيئة تلك العصابات هو القاع».

دول عدم الانحياز تؤكد على المساواة بين الجنسين

قطر: اعتمد الاجتماع الوزاري الثالث لدول حركة عدم الانحياز، المعني بالنهوض بالمرأة مساء الثلاثاء الموافق ١٤ شباط الحالي «اعلان وبرنامج عمل الدوحة»، الذي تضمن تسعة عناوين رئيسية، تمحور تحول تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة اقتصاديا. وقال مساعد وزير الخارجية لشئون التعاون الدولي الشيخ أحمد بنجبر آل ثاني، في كلمة في الجلسة الختامية للاجتماع، إن المبادئ التي تضمنتها وثيقة الدوحة، ترتب التزامات عدة على جميع دول حركة عدم الانحياز، وتتطلب من الجميع لعب دور بارز ورئيسي في رفع مستوى الوعى والتحرك لمواجهة هذه التحديات.

وتابع إن وثيقة الدوحة تضمنت تسعة عناوين رئيسية، تتمحور حول تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة اقتصادياً، من أجل تعزيز مشاركتها الكاملة والفعالة في المجتمع، بما فى ذلك القضاء على الفقر وتعميم التعليم الابتدائي، ومشاركتها في عملية صنع القرار على كافة المستويات، ومكافحة العنف ضدها، وتعزيز وتحسين الرعاية الصحية الشاملة، وخفض معدلات الوفيات عند الاطفال، ومكافحة مرض نقص المناعة البشرية وغيرها من الأوبئة، بالإضافة إلى تشجيع الشراكة العالمية من أجل التنمية.

وأضاف أن الوثيقة أعادت تأكيد التزام جميع الدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز، ببذل كل جهد ممكن للنهوض بالمرأة وتعزيز مشاركتها في جميع مجالات الحياة، والعمل من أجل تقييم التقدم المحرز، ومعالجة الثغرات والتحديات، واتخاذ الإجراءات اللازمة وبرنامج عمل بيجين. التي تم اعتمادهما فى مؤتمر الأمم المتحدة للمرأة وشدد المشاركون على ضرورة التنفيذ الكامل والعاجل لاتفاقية الأمم المتحدة، بشأن القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة من جانب الدول الأطراف فى الاتفاقية. ويعد اجتماع الدوحة هو الثالث لدول حركة عدم الانحياز، المعني بالنهوض بالمرأة، بعد الاجتماع الاول فى ماليزيا عام ٢٠٠٥، الذي ركز على العولمة والنهوض بالمرأة، والثاني في غواتيمالا عام ٢٠٠٩، والذي ركز على تنفيذ الدول للأهداف الإنمائية للألفية.

رجال ونساء وراء الجدار: كيف الحال؟

استشراف آثار الحيز المتبقي على السلوك والمصالح

تحسين يقين

الناس هم الناس في كل مكان وزمان، ونحن نقيس الغائب على الشاهد، ولا تخلص أمة ولا شعب ولا فرد من التأثر والتأثير في المحيط. ومع كل تغيير في أساليب العلاقة بالمكان تتغير العلاقات، والتي في غالبها تتأثر بمصالح ورغبات الأفراد.

نحن هنا في فلسطين المقسمة الحيز باستمرار، نزعم أن حياتنا الاجتماعية والاقتصادية أصلاً منذ قرن أو يزيد، انعكاس لما يحدث من أحداث وأفعال مادية على الأرض، والتي ظلت تعاني من احتلال واستلاب وتقطيع للحدود الخارجية والداخلية، بل وداخل الداخل كما سيتلو.

لذلك فإن الحديث عن التحولات الاجتماعية والاقتصادية وراء الجدار وداخله بالنسبة لفلسطينيي الضفة الغربية بشكل خاص (مكان بناء جدار الضم والتوسع)، إنما يأتي في سياق الوضع السياسي والعسكري في فلسطين.

إن تاريخ تطور علاقة الإنسان الفلسطيني مع أرضه وفضائه بشكل عام، منذ أواخر العهد التركي في فلسطين حتى الآن، له علاقة بمحيط فلسطين.

كانت فلسطين جزءاً طبيعياً من بلاد الشام، وكانت تتصل بشكل حر بشرق الأردن وسوريا، وبمصر جنوباً، فكانت حدودها مفتوحة، فكانت استمراراً لازدهار تجاري وسياحي وحضاري منذ الحضارات القديمة، حيث كانت فلسطين مكاناً منفتحاً.

مع بدايات الاحتلال البريطاني، وحتى قبل إعلان الانتداب تم فصل فلسطين عن الشام، ولم يعد حراً تنقل الفلسطينيين إلى الشمال اللبناني، كذلك وضعت قيود على العرب القادمين، ثم تطورت القيود باستمرار.

الفصل الثاني في فلسطين كان في الداخل، حينما سيطرت القوات البريطانية على الطرق، كذلك مع تطور الاستيطان اليهودي، فقد أصبحت مساحات خاصة لهم، كحيّز حر لهم، يسيطرون عليه بحماية سلطة الانتداب، حيث تطورت سيادة المستوطنين على التجمعات والييشوفات والكيبوتسات وامتدت إلى الحياة العامة بتملك وسائل الإنتاج العامة والطرق والموانئ وشركات الطاقة، حتى شهدنا تقسيماً فرضته العصابات الصهيونية على الأرض، فكانت سيطرة إسرائيل على معظم فلسطين نتيجة حرب عام ١٩٤٨، فضاق الحيز العام وتقلص في الضفة الغربية وقطاع غزة، في حين تم طرد وترحيل الفلسطينيين من حيزهم الخاص والعام في القرى والمدن. بعد ذلك كان ما كان من الحكم الأردني للضفة الغربية، ثم لتكتمل سيادة إسرائيل العسكرية بعد عام ١٩٦٧، وكان بناء المستوطنات في الضفة تكراراً لما كان من استيطان قبل وبعد عام ١٩٤٨، حتى وصلنا بعد تطورات سياسية (عملية التسوية السياسية) إلى تخلي إسرائيل عن جزء صغير من مساحة الضفة، لتكون حيزاً يتبع حكماً ذاتياً، فكانت تقسيمات مناطق ا وب وج.

وكانت نتائج الانتفاضة الثانية، تنفيذ إسرائيل لمخططات قديمة لبناء جدار داخل الضفة، عرف بجدار الضم والتوسع، وسمي بالعنصري أيضاً.

تلك هي سياقات حالة فلسطين تحت الحكم الكولينيالي، والتي ترينا بشكل واضح أن عوامل الخطر كانت تشكل أكبر تأثير على حياتنا، حيث تفاوت المواطنون في ردود أفعالهم في أكثر من مكان في فلسطين.

وللباحث في تاريخ فلسطين الاجتماعي، أن يجد دوماً تحولات في التفكير الفردي والجمعي في الخلاص، والتكيف، فليس الشعب مجموع ملائكة، بل هو كأي شعب عادي يتأثر بما ومن حوله.

كيف تصرف الفلسطينيون في فترات حياتهم؟ وكيف كانت علاقاتهم داخلياً؟ كيف عانوا التنازع والتنافس والتناحر السياسي والاجتماعي، الذي لم يتخلصوا منه حتى الآن؟

سنركز قليلاً في فترة قصيرة لم تغن حتى الآن بالبحث والتحليل السوسيولوجي، وهي حالتنا الاجتماعية-الاقتصادية بعد إقامة إسرائيل جدار الفصل والضم داخل الضفة. وهي تأتي ضمن تطورات أصابت حركة فلسطينيي الضفة وغزة في مقتل خلال الانتفاضة الثانية، حيث تم قطع الطرق، وخلال ذلك تكيف الفلسطينيون مع طرق بديلة، وكونوا مراكز مدينية صغيرة بديلة عن المراكز التقليدية. وقد ظهرت طبقات اجتماعية اقتصادية استفادت من هذا الظرف.

وقد جاء الجدار ليخلق علاقات ويغير علاقات، تماشيا مع سيطرة مبتورة للفلسطينيين هنا على حيزهم، وما داموا غير مسيطرين على الأرض، فإنهم في الحقيقة غير مسيطرين على أنفسهم ولا على التحكم بردود أفعالهم.

وكلما ضاقت الحياة هنا وقل الدخل الاقتصادي، كان الخلاص الفردي يزداد، كما ازداد معه العنف والتمييز ما بين المراكز الاقتصادية الاستهلاكية والترفيهية، إضافة لمصالح المتنفذين من الرأسماليين الوطنيين والوافدين، وتنازع الأحزاب السياسية، وصولاً إلى التمييز على أساس النوع الاجتماعي (رجل- أمرأة).

في المسرح نتعلم، وهو إنما انبثق من واقع حياة الإنسان على الأرض!

وهو مسرح الحياة أو الحياة نفسها مسرح، أو لعلها عقدة قصة أو رواية.

يكون الناس عاديين جميلين ومتسامحين، حتى إذا جد أمر ما، فسترى ردود الفعل المعبرة عن نفسياتهم المختلفة، وكل بما وهب! حيث تبدأ نوازع الإنسان من شرّ ومن خير، من أنانية ومن تعاون بالظهور.

في القرى التي سطا الجدار على أراضيها بشكل خاص، وباعتبار أن الأرض لدى القرويين هي رأسمالهم، مكان البناء والزراعة، فقد ظهرت مظاهر غريبة منها لجوء الرأسماليين القرويين وغيرهم إلى شراء الأراضي بنية التجارة فيها، فبسبب الفقر والبطالة فقد لجأ الناس إلى بيع قطع من أراضيهم، ومن هؤلاء الباعة فلسطينيو الأردن، مما رفع سعر الأراضي بدون مبرر، فاضطر الأهالي إلى الشراء ليضمنوا أماكن للبناء والعمران، في ظل منع إسرائيل توسيع تنظيم البناء في المناطق ج، حيث ستبرز مشاكل اجتماعية خلال عقدين وربما أقل، بسبب احتكار الأراضي.

من ناحية أخرى، واستمراراً للتمييز ضد النساء، فقد أصبح الذكور مثلاً يتعسفون في تقسيم الميراث الخاص بالأراضي، هذا إن تم التقسيم، حيث ما زالت النساء يحرمن من الإرث.

ونتيجة لذلك صار الذكور يأخذون الحصص الملائمة للبناء بشكل خاص والزراعة، في حين تم منح بعضهن أراض خلف الجدار.

ورغم هذه السلبيات، إلا أن بعض الأسر، كما في شمال الضفة، أعادت تقسيم الميراث (الأرض) بعد أن صودرت حصص خلف الجدار، وصار أصحابها بلا أرض. لكن في الغالب كان البحث عن المصلحة الفردية.

من ذلك حالات الزواج والطلاق، والنوازع العائلية، وازدهار التهريب، والتهرب من الضرائب، وبيع المنتجات المنتهية الصلاحية أو القريبة من الانتهاء، والعمل وكلاء تكديس النفايات الإسرائيلية داخل الجدار، حيث كل ذلك أثر سلباً على الصحة النفسية والجسدية.

أمر آخر يؤثر على حياة القرويين على جانبي الجدار، وهو البعد الأمني، حيث تصول المخابرات الإسرائيلية وتجول، وتعتقل صبية وفتيان، وتعمل على ربطهم معها، مما يؤثر على النسيج الاجتماعي.

تحليل عيش الإنسان أي إنسان مع غيره من البشر والكائنات، بل والكائنات مع غيرها، تنطلق أساساً من تكيفها داخل الحيّز، أي فضاء العيش الخاص والعام، وهو يعني المكان أحد أهم أبعاد الإنسان.

وهذا يحدث للإنسان في حيزه الحرّ والذاتي والمحلي والوطني والقومي والإنساني، حسب الدائرة والمحيط الذي ينتسب له باختيار، أو لمقتضيات الضرورة.

وحياة الإنسان في الحيّز العادي إنما تتأثر بمجموع الآخرين وسلوكياتهم ومثلهم وأفكارهم ومصالحهم، حيث تنشط العلاقة مع الآخر داخل المجتمع الواحد، لتحقيق مصلحة الفرد الفضلى، وعليه راعت مبادئ النظم والحكم تنظيم إرادات حياة الأفراد والجماعات، حتى لا يسطو أحد على آخر أو جماعة على أخرى.

من هنا انطلقت الكثير من العقود الاجتماعية والسياسية، لتنظيم استغلال الفرد للحيز، ومدى المشاركة والتفرد، وتم تفصيل ما هو ذاتي وما هو جمعي، فكانت الملكيات الفردية والعامة، وقد سعت البشرية فترات طويلة وهي ترتقي بالقوانين والتشريعات لكبح جماح الطغيان والاستبداد والاستيلاء على الأرض والحكم والإدارة.

فلم تكن لتمر حياة البشر في أي مكان مروراً آمناً، بل إن ديمومة التشريعات والقوانين إنما تعكس ظهور وتطور أشكال متجددة من الصراعات والنزاعات.

وحسب غرائز حب البقاء والتملك والخوف وحفظ النوع وغيرها، فإن سلوك البشر يتأثر بالعوامل المؤثرة داخل المجتمع، لذلك نشهد حراكاً وتحولات مستمرة، تأتي على شكل حقب ومراحل تكون انعكاساً وترجمة لما يدور داخل الحيز-الفضاء من سلوكيات متصالحة أو متناقضة.

وربما تبرز العلاقات المتوترة في حالات المصالح والخوف، حيث يمكن أن يتفرق الناس، ويمكن أن يتجمعوا متكتلين، حسب المؤثر.

وقد بحث علماء الحيز طويلاً في مجال قرب البشر من بعضهم، وحللوا الكائنات المحتكة ومن ضمنها الإنسان، حيث أن الاحتكاك (القرب) في العادة غريزي للحماية والدفء والتعاون، وكل بشر وقوم يختلفون في احتكاكهم معاً.

لكن يبقى الخطر الخارجي كمؤثر من خارج الحيز، من أهم عوامل التأثير على الاحتكاك بين البشر، بل وتبرز الصفات الأصلية والأصيلة للجماعات والأفراد، وتختفي الصفات العادية. ولعل واضعي السياسات الاجتماعية ينتبهون لحالة القرى في مناطق الجدار، لأن ترك الأمر هكذا ينذر بأخطار كبيرة على المجتمع والأفراد، منها الهجرة إلى المدن، وبذا ترحيل المشاكل بدلاً من حلها.

إن الحل هنا يبدأ بخلق مصلحة فردية وعامة بين الأهالي معاً وبين الأرض، لا لبيعها، بل لعمل منشآت زراعية وصناعية صغيرة، تخلق لهم فرص عمل، وتضمن لهم الحد الأدنى من الحياة الكريمة.

Ytahseen2001@yahoo.com

عنف الكاميرات والفيس بوك ووسائل الاعلام

صالح مشارقة

بعد موت الأطفال المفجع في جبع، ثار نقاش مهم بين الصحفيين، عن أخلاقيات مهنة الصحافة، خاصة أن عدداً من الزملاء اخترقوا خصوصيات الناس المجروحين على أولادهم، وأن زملاء وزميلات كثيرين، لم يرتبوا انفعالاتهم في تغطية الحدث، ونشروا صوراً وتقارير وتدوينات أربكت الرأي العام الفلسطيني، الذي تجمد ألماً من الفاجعة المفاجئة، التي خلعت قلوب الكثيرين.

وفي اليوم التالي للحدث، ظهرت الإنتقادات، وبدل من أن تكون موجهة لوزارات التربية والصحة والمواصلات والإسعاف والدفاع المدني، انطلقت حفلات تشكيك في صحفيين ومؤسسات إعلامية، لم تتورع عن نشر صور ضحايا الحادث وتسجيلات بالفيديو عن صرخات استغاثة الأطفال داخل الحافلة، وعن لحظات ما قبل الموت. يصعب على أي شخص رؤيتها.

التسجيلات قاسية ومؤلمة للناس العاديين، فما بالكم بالأمهات والأخوات والآباء المصدومين من موت أقاربهم، فهم بالمعنى الإنساني في مرحلة عدم التصديق، وهذه نعمة تواكب اختناق أي فرد في مواجهة الموت، لكن أن يقوم أحد بتثبيت المعلومة لهؤلاء بالصوت والصورة. فهنا نقمة كبيرة، قد تكون غير مقصودة، لكنها تفلح في إحداث انتكاسات إضافية للثكالى.

الزميل محمد البرغوثي من تلفزيون فلسطين، سجل تقريراً مع عائلة تثبت ما نقوله، وهي عائلة طفل توفي في حادثة أخرى، وبعد مرور أقل من أسبوعين على رحيله، تفاجئت العائلة بقيام موقع دنيا الوطن الإخباري وبمواطنين عاديين، بنشر فيديو اللحظات الاخيرة لرحيل طفلهم. فدخلت في انتكاسة جديدة لم تكن في الحسبان.

من قال إنه من المسموح أن تنشر صورة جثة في وضع صعب، ومن قال أن الصحفي في الميدان هو المصدر الخبري، طالما أنه بالقرب من ضابط إسعاف أو إدارة مستشفى محلي، أو جهة اختصاص رسمية، من قال إن الصحفي هو الذي يعد الوفيات أو الإصابات، وهل مهنة الصحافة أن تكون عداداً على أبواب ثلاجات الموتى أو ردهات عنابر المشافي. من قال إن صحفياً في مكتبه أو على لابتوب وكأس اسبرسو، مخول بنقل معلومات، لمجرد أنه تكلم مع زملاء في موقع التغطية، من قال إن الصحفي يعمل بلا مسؤولية أخلاقية عن عاطفة الجمهور وخصوصيات البشر، في لحظة خسرانهم أو انكسارهم؟

خصوصيات الناس، وتحديداً الأمهات يجب أن تحفظ، وليس معقولاً أن تسجل سبقاً صحفياً على حساب الأم المنهارة، أو الأخت التي تركض في ردهات مستشفى، باحثة عن أختها الصغرى، والآباء أيضاً، فهم هنا في فلسطين لديهم من التوترات ما يكفي، فكم من الآباء لأطفال مدرسة نور الهدى، ارتبكوا وانهاروا من المعلومات الأولية ومن الصور، التي أصبحت مجانية وفي متناول الجميع، ولا تراعي ملكية الناس لأجسادهم أو لأرواحهم.

كنت استعد لكتابة مقالة أخرى في هذا العدد من صوت النساء، عن الكاميرات التي زرعتها أجهزة الأمن الإسرائيلية في شوارع القدس وبين منازلها وفي حارتها وأزقتها، وأثر ذلك على خصوصية النساء المقدسيات، وكيف تحاصر هذه العنصريات الإسرائيلية الجديدة الفلسطينيات، وتفرض عليهن واقعاً طارئاً مليئاً بالارتباك والالتباس والتحرج من الصعود الى السطح لنشر الغسيل، والاحتشام إلى درجة التحجب، خوفاً من أن تلتقط الكاميرات صوراً لهن واستغلالها. وكيف تحدث هذه السياسات الاحتلالية نوعاً جديداً من الطمس على المدى البعيد، وتعيد انتاج قيم تقليدية، وتدفع بالنساء الفلسطينيات إلى أطوار جديدة من التبعية أو الاختفاء، جراء حرصهن على أن لا يكن ضحايا هذا الهوس الأمني الإسرائيلي.

مشاعية الصور يجب أن تنتهي، وإنسانية الجمهور يجب أن تظل غاية كل المهنيين، وحماية المشاعر الإنسانية من الاختناق الشديد، ورميها إلى طور البلاستيكية، يجب أن تظل غاية في الحقل الصحفي ومؤسساته ولدى كل العاملين فيه.

اختم باقتباس أحد بنود ميثاق الشرف الصحفي، الذي جاء فيه الطلب التالي من كل ممارسي مهنة الصحافة: «احترام الحياة الخاصة للأفراد، وعدم استغلالها لأغراض لا علاقة لها بالمهنة والرأي العام، ومراعاة الجوانب القانونية والقواعد الأخلاقية، في احترام حقوق الأشخاص المعنيين في الأخبار».

الحلقة 1

الانتهاكات الاسرائيلية لحقوق المرأة الفلسطينية

المحامي علي أبو هلال

تبدأ صوت النساء بدراسة الانتهاكات الإسرائيلة لحقوق المرأة تباعاً، حيث سنخصص في كل عدد منها، حلقة تبحث أحد الانتهاكات التي تتعرض لها المرأة الفسطينية، مستعرضين أهم هذه الانتهاكات التي تمارسها سلطات الاحتلال الإسرائيلي، والتي تتناقض مع الشرعة الدولية لحقوق الإنسان ومع القانون الدولي، ومسؤولية الأمم المتحدة تجاهها.

أولاً: انتهاك الحق في الحياة

يعتبر الحق في الحياة، هو أحد الحقوق الأساسية للإنسان إن لم يكن أهمها، فما قيمة الإنسان إذا فقد حقه في الحياة، وقد كرست الشرعة الدولية لحقوق الإنسان هذا الحق في وثائق دولية، من أهمها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية والبرتوكول الاختياري الثاني الملحق به، كما نصت عليه العديد من الوثائق والإتفاقات والقرارات الدولية ذات الصلة.

وإذا كان الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، يعد بحد ذاته أبرز انتهاك لحقوق الإنسان كافة، فمن الطبيعي أن تكون ممارساته ضد الشعب الفلسطيني بمختلف أشكالها، تجسيد سافر لهذا الاحتلال غير الشرعي.

سنعرض في هذه الحلقة انتهاك الاحتلال الإسرائيلي لحق المرأة الفلسطينية، مركزين على أبرز تجلياتها، وموضحين مدى تناقضها مع الشرعة الدولية لحقوق الإنسان، وخاصة ما ورد في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، كما سنعرض مدى تعارضها مع نص القرار الصادر عن مجلس الأمن الدولي رقم ١٣٢٥، الخاص بالمرأة والأمن والسلام لسنة ٢٠٠٠م.

الشواهد الحية لانتهاك الاحتلال لحق المرأة الفلسطينية في الحياة

كثيرة هي الشواهد الحية لانتهاك الاحتلال لحق المرأة في الحياة، وقد بدأت هذه الانتهاكات منذ الساعات الأولى لاحتلال الأراضي الفلسطينية، من قبل جيش الاحتلال الإسرائيلي في حزيران عام ١٩٦٧م، ولا زالت متواصلة حتى اليوم، وكان من أبرز تجلياتها هي عمليات القتل العمد والإيذاء الجسدي، الإعتداء المادي وأعمال التعذيب والبطش والتنكيل الجسدي بمختلف أشكاله وغيرها.

وإن كانت هذه الحلقة لا يمكن أن تتسع لكل هذه الشواهد على مدى السنوات الطويلة الماضية، إلاّ أنه لا بد من التركيز على بعض المحطات التاريخية الهامة.

ففي انتفاضة الأقصى، التي اندلعت فى ٢٨ سبتمبر عام ٢٠٠٠، وحسب إحصائيات بعض منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية، فقد بلغ عدد الشهداء الفلسطينيين الذين سقطوا على يد قوات الاحتلال الإسرائيلي منذ اندلاع الانتفاضة وحتى نهاية أيلول من العام الماضي، أكثرمن ٧٦٩٩ شهيداً، وبلغ عدد الشهداء من الأطفال الذين تقل أعمارهم عن ١٨ عاماً ١٩٢٣ شهيداً، فى حين وصل عدد الشهداء من النساء إلى ٤٦٠.

علماً أن سقوط هذا العدد الكبير من النساء، كان بصورة متعمدة ودون أي مبرر يذكر، حيث تم سقوط عدد كبير منهن قتلى وهن خارج نطاق أعمال المواجهة المباشرة، أي في بيوتهن ومدارسهن ومواقع تواجدهن المدني.

كما سقط العديد من الشهداء والجرحى من النساء الفلسطينيات، أثناء استخدام سلطات الاحتلال للقوة المفرطة ضد المظاهرات والمسيرات السلمية الشعبية، المقاومة لمصادرة الأرض وبناء المستوطنات عليها وإقامة جدار الفصل العنصري، ولم يقتصر مرتكبي هذه الجرائم على قوات الاحتلال، بل امتدت لتشمل عصابات المستوطنين، المدعومين من جيش الاحتلال وقادته.

وفي الأسبوع الأول من شهر شباط الجاري، واصلت قوات الاحتلال سياستها المنهجية باستخدام القوة المفرطة ضد مسيرات الاحتجاج السلمية، التي ينظمها المدنيون الفلسطينيون، حيث استخدمت القوة العنيفة لتفريق المشاركين في مسيرات الاحتجاج السلمية، التي جرى تنظيمها في الضفة الغربية ضد الأعمال الاستيطانية وبناء جدار الضم (الفاصل). ما أدى إلى إصابة سبعة متظاهرين، من بينهم طفل ومتضامنة فرنسية، خلال مسيرة النبي صالح الأسبوعية، شمال غربي مدينة رام الله. وأسفر استخدام القوة ضد المتظاهرين أيضاً، عن إصابة العديد من النساء والرجال والأطفال والشيوخ منهم، بحالات اختناق وتقيؤ شديد جراء استنشاقهم الغاز، ورائحة مادة (الظربان) الكريهة في المسيرات، التي شهدتها عدة مناطق في الضفة الغربية.

وفي قطاع غزة، واصلت قوات الاحتلال أعمال القصف وإطلاق النار، حيث نفذ الطيران الحربي الإسرائيلي بتاريخ ٢٠١٢/٢/٣، عدة غارات جوية ضد أهداف مدنية، من بينها منازل سكنية. أسفرت تلك الغارات عن إصابة خمسة مدنيين، أصيب ثلاثة منهم، من بينهم طفلان، بشظايا الزجاج المتطاير، وأصيبت امرأة بصدمة عصبية، فيما أصيبت أخرى بجراح في قدمها.

كما أدى القصف إلى تدمير غرفة زراعية ومحل بقالة وعدة مخازن ونفق أرضي، وإلحاق أضرار جزئية بثمانية وعشرين منزلاً سكنياً، ومحلين تجاريين، ومكتب محاماة، ونادي جباليا النزلة الرياضي، ومدرسة جباليا النزلة الأساسية للبنين، وأربع مركبات مدنية. وذلك حسب ما جاء في تقرير المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان في غزة.

ولا بد من الإشارة، أن هذه المواقع المدنية التي تعرضت للقصف والتدمير، يتواجد فيها مدنيين من مختلف الفئات، بما في ذلك النساء أيضاً ما عرَّض حياتهن للخطر.

المسؤولية الجنائية الدولية لسلطات الاحتلال

هذه جملة من الشواهد البسيطة والقليلة، التي تعبر عن إنتهاك الاحتلال الإسرائيلي لحق المرأة في الحياة، بما يتناقض مع الشرعة الدولية لحقوق الإنسان، وخاصة المادة الثالثة من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، التي تنص على: «لكل فرد الحق في الحياة والحرية وسلامة شخصه»، كما تتعارض أيضاً مع الفقرة الأولى من المادة السادسة من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، التي تنص على أن :«الحق في الحياة حق ملازم لكل إنسان. وعلى القانون أن يحمى هذا الحق. ولا يجوز حرمان أحد من حياته تعسفاً». كما تتعارض هذه الانتهاكات مع القانون الدولي الإنساني، وخاصة اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ بشأن حماية المدنيين الخاضعين للاحتلال، التي تحرم التعرض للمدنيين واستخدام القوة المسلحة أو القوة المفرطة ضدهم، بل تكفل حمايتهم وتوفير الأمن لهم، بما في ذلك النساء أيضاً.

وأخيراً يتعارض هذا الانتهاك مع القرار الصادر عن مجلس الأمن الدولي رقم ١٣٢٥، الخاص بالمرأة والأمن والسلام لسنة ٢٠٠٠م. وخاصة المادة التاسعة منه، التي تنص على: «يطلب إلى جميع الأطراف في الصراع المسلح، أن تحترم احتراماً كاملاً القانون الدولي المنطبق على حقوق النساء والفتيات وحمايتهن، وخاصة باعتبارهن مدنيات، ولا سيما الالتزامات المنطبقة على هذه الأطراف بموجب اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ وبروتوكولها الإضافي لعام ١٩٧٧، واتفاقية اللاجئين لعام ١٩٥١ وبروتوكولها لعام ١٩٦٧، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة لعام ١٩٧٧، وبروتوكولها الاختياري لعام ١٩٩٩، واتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل لعام ١٩٨٩، وبروتوكوليها الاختياريين المؤرخين ٢٥ أيار ٢٠٠٠، وأن تضع في الإعتبار الأحكام ذات الصلة من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية».

كما تتناقض هذه الانتهاكات مع هذا القرار، الذي يدعو في مادته العاشرة، جميع الأطراف في الصراعات المسلحة:«إلى أن تتخذ تدابيراً خاصة تحمي الفتيات والنساء، من العنف القائم على أساس الجنس في حالات الصراع المسلح، لا سيما الاغتصاب والأشكال الأخرى للإيذاء الجنسي».

إن جملة الانتهاكات الإسرائيلية لحق المراة في الحياة، يملي على المجتمع الدولي وخاصة مجلس الأمن الدولي، والجمعية العمومية للأمم المتحدة، وكافة الأجهزة والمؤسسات التابعة لها، تحمل مسؤولياتها، في الضغط على سلطات الاحتلال، ومنعها من انتهاك الشرعة الدولية لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني وقرارات الشرعة الدولية، وإلزام حكومة الاحتلال التقيد بها.

قرار ١٣٢٥ خطوة في طريق العودة الى الفعل الوطني

المحامية: خديجة حسين نصر

التحولات في النضال النسوي الفلسطيني

في سياقاتهن المختلفة، تواصل الفلسطينيات نضالهن التحرري المزدوج؛ التحرر من الاحتلال والتحرر من التمييز والتهميش المجتمعي. تبلور وعي الفلسطينيات بأهمية نضالهن التحرري في بدايات مبكرة من القرن المنصرم، حيث عقد أول مؤتمر نسوي في مدينة القدس وأسس لاتحاد العاصمة النسائي، وتوّج هذا الوعي بالإئتلاف الوطني لقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ في نهايات العام ٢٠١١.

شاركت الفلسطينيات في الفعل الوطني والإندماج في حركة التحرر الوطني والأحزاب الوطنية على اختلاف تياراتها الفكرية، في سبيل الوصول إلى تحقيق الهدف العام للشعب الفلسطيني ألا وهو إنهاء الاحتلال الإسرائيلي. على هذا الصعيد قدمت الفلسطينيات أنفسهن كفاعلات رئيسات لا يمكن تغييبهن، وإقصاء مشاركتهن كرفيقات وشريكات سلاح وحجر، فكان حراكاً نسائياً شاركت فيه جميع النساء باختلاف مواقعهن وتياراتهن، حيث شمل الحراك النساء ربات البيوت، الطالبات والنساء المنخرطات في الأحزاب، النساء اللواتي يتبوأن مراكز متقدمة في المؤسسات والمراكز الفلسطينية. برزت أهمية هذه المشاركة كونها كانت مشاركة جامعة للنساء على اختلاف مواقعهن الجغرافية وانتماءاتهن السياسية وأدوارهن المختلفة، فكان نضالاً وحّد بين الفلسطينيات داخل الوطن والشتات.

بعد أوسلو طرأت تحولات في واقع النضال النسوي الفلسطيني، حيث تراجعت البرامج النسوية المقاومة للاحتلال، وابتعدت النسويات عن الشق الوطني من نضالهن، المتمثل في مقاومة المحتل، وتم التحرك ضمن مفاهيم سلطة فلسطينية، تطالب فيها المرأة بحقوقها ضمن مفهوم المواطنة، وتبنت النسوية الفلسطينية المطالب الحقوقية في القوانين والتشريعات، ورفعت شعارات المساواة في الحقوق، وتبنت برامج العمل الهادفة للحد من العنف ضد المراة والتمكين؛ وذلك في سياق هدمها للثقافة الذكورية التمييزية. نجحت النسويات في زيادة مشاركة النساء في المناصب العليا الحكومية وغير الحكومية، وفي تسليط الضوء على قضايا كانت «تابو» اجتماعي، كقضايا العنف الجنسي داخل الأسرة، واستطاعت أن تعدل بعض التشريعات لصالح المرأة.

بالمقابل، وبفعل سياسات الاحتلال الإسرائيلي الطويل للأراضي الفلسطينية، وبسبب طبيعته العدوانية؛ تعرضت المرأة الفلسطينية في الوطن وفي الشتات لمستويات مختلفة من المعاناة والألم، حيث قتل الفلسطينيين، والاعتقال والتشريد، وسياسة هدم المنازل والتهجير القسري للسكان، وكان من شأن هذه السياسات أن تؤثر على المرأة بشكل رئيسي، حيث تقوم بنسج وتعزيز العلاقات الاجتماعية، وهي تقوم بتوطيد الصلات والعلاقات الاجتماعية.

توطين القرار ١٣٢٥

في العام ٢٠٠٦، تبنت السلطة الوطنية الفلسطينية قرار مجلس الأمن رقم ١٣٢٥ للعام ٢٠٠٠، وتم تشكيل الهيئة الدولية للنساء لتطبيق القرار في الحالة الفلسطينية، وتركزت جهود النساء اللواتي اتخذن هذه المبادرة على النطاق الدولي، للتضامن بين النساء في مختلف أنحاء العالم، شملت هذه المبادرة الفلسطينيات المهتمات بالشأن السياسي من أطياف الأحزاب المختلفة. بعد مرور ما يقارب ست سنوات على تبني القرار، لم تقم الفلسطينيات بأي حراك على مستوى كاف لتفعيل هذا القرار أو الاستفادة منه في السياق الوطني أو النسوي، وتم التعامل معه بصفته مرجعية دولية مطلبية، لحث السلطة الوطنية على تعزيز دور المرأة في صنع السلام، وفي ضرورة تفعيل مشاركتها السياسية في مستويات السلطة الوطنية المختلفة ومنظمة التحرير، وفي البعثات والوفود الرسمية وفي المفاوضات.

في العام ٢٠١١، أعلنت الفلسطينيات عن تشكيل الإئتلاف الوطني للقرار١٣٢٥، ويأتي هذا الحراك نتيجة تشكل قناعة لدى الفلسطينيات، بأن هناك الكثير مما يجب عمله، بغية تعزيز دور الفلسطينيات في السياق الوطني، وذلك لأنه بتأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية، تحولت برامج النساء من المشاركة في التيارات والأحزاب الوطنية والحراك الوطني، إلى المطالب الاجتماعية البحتة، وكثفت جهودها في مراكز ومؤسسات نسوية وحقوقية تعنى بقضايا المرأة، وتقوقعت داخلها، مما عزلها عن الحراك الوطني والسياسي الفلسطيني، وأدى إلى تقزيم دورها واغترابها النسبي عن الهموم والقضايا التي يعاني منها باقي أفراد الشعب الفلسطيني، نتيجة الاحتلال الإسرائيلي، واقتصار تمثيلها للنساء على الفلسطينيات داخل مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية، وحصول فجوة بين القوى الجماهيرية للنساء، وبين النخب النسوية التي أفرزت بعد تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية، وتغييب قضايا ذات بعد نسوي ووطني معاً، مثل قضايا الأسيرات، والنساء المهجّرات، واللواتي هددت حياتهن الاجتماعية والإقتصادية بفعل الجدار العنصري.

من ناحية أخرى طرأت في الساحة الفلسطينية مستجدات، كان لا بد للفلسطينيات أن يتعاملن معها، وتعتمد على نجاحهن في المطالبة في تعزيز مشاركتهن في الدور السياسي، مثل تشكيل لجان المفاوضات، واللجان التي تتابع أمور المصالحة الوطنية، حيث أدركت الفلسطينيات بأنهن لم ينجحن كثيراً في اختراق السقف الزجاجي، وبقيت مشاركتهن في القضايا الوطنية المصيرية ضعيفة، رغم نشاطهن وحراكهن الاجتماعي.

يدعو القرار١٣٢٥، الدول إلى تمكين النساء، ولعب دور هام في منع الصراعات الدولية والمحلية المسلحة، كما يدعو إلى مشاركتهن في مراكز صنع القرار، بغية المشاركة في إرساء الحلول وصنع السلام، داعياً إلى تعيين المزيد من النساء كممثلات ومبعوثات خاصات، للقيام بالمساعي الحميدة باسم الأمين العام. ومن جهة أخرى، يعرب الأمين العام عن استعداده لضمان أن تراعي بعثات مجلس الأمن، الاعتبارات الجنسانية وحقوق المرأة، بما فيها التشاور مع المجموعات النسائية المحلية والدولية. كما أن القرار يدعو الأمين العام إلى القيام بدراسة أثر الصراع المسلح على النساء، وأن يقدم إلى مجلس الأمن تقريراً عن النتائج التي تنتهي إليها الدراسة.

يتميز القرار ١٣٢٥، بأنه القرار الأول من نوعه الذي يصدر عن مجلس الأمن، الذي يقرر مشاركة المرأة في هيئات ومراكز صنع القرار، ذات الطبيعة الأمنية والعسكرية، الأمر الذي يحدث نقلة نوعية جديدة بطبيعة أدوار المرأة ومشاركتها بمستويات سياسية جديدة غير نمطية، بسبب اتساع نطاق الموضوعات التي يتناولها (مفاوضات السلام والأمن وإزالة الالغام ومخيمات اللاجئين، وإعادة الإدماج وبعثات السلام الدولية وقوات حفظ السلام..الخ).

والقرار كذلك غير مسبوق، بجملة الإجراءات والآليات والتغييرات، التي سيتعين على الدول اتخاذها للعمل على تنفيذه، والتي بدورها ستؤدي إلى إجراء تعديل في البنى والهياكل التنظيمية؛ ستقود إلى تغيير جوهري في الدور والمفهوم والمحتوى الفكري والاجتماعي، لدى التعامل مع مراحل نفاذها.

وتعتبر فقرات القرار، ذات علاقة بجدول أعمال مجلس الأمن، بصون السلام والأمن، وهو جدول أعمال له بعد ومنظور استراتيجي؛ مما يتطلب التزاماً سياسياً على المدى البعيد، وسيتطلب موارد بشرية ومادية، وسيتعين على المجلس تناول موضوعاته وتطبيقه على مراحل زمنية وبشكل متدرج، مما يؤكد أن التطبيقات سيرافقها حراكاً اجتماعياً وتغييراً على أدوار المرأة في مجتمعاتها.

إضافة إلى ان القرار يتناول موضوعات السلام والأمن والمرأة، أي أنه قرار يزاوج بين الأبعاد الوطنية السياسية، وبين الأبعاد النسوية والاجتماعية، الأمر الذي يمنحه خصوصية، مما يجعله مؤهلاً للتعامل مع مشكلات عميقة في العالم، ذات أبعاد وطنية واجتماعية وديمقراطية، وعلى الدول من جانب والحركات النسوية والاجتماعية، أن تكيف القرار ليناسب الاحتياجات المحلية للدولة، وواقع ومستوى تطور المرأة فيها.

فلسطينياً؛ يتقاطع منطوق القرار مع البرنامج العام للحركة النسوية الفلسطينية، كما تنبع أهمية القرار على الصعيد الفلسطيني من خصوصية ووضعية المرأة الفلسطينية، كونها تعيش في بؤرة اضهادين، أحدهما اضطهاد الاحتلال وعنفه وبطشه، والآخر الاضطهاد الذكوري الذي يقف في وجه مساواتها الكاملة على أساس المواطنة، وذلك وفقاً لما أقرته المرجعيات الفلسطينية، ممثلة بوثيقة الاستقلال والنظام الأساسي الفلسطيني. كما تستطيع الفلسطينيات الاستفادة من اتساع نطاق عمل القرار على الصعيد الجغرافي، فالقرار لا يختص بدولة دون أخرى، بل يختص بقوة نساء العالم وشعوبها التي يخاطبها، فشمولية القرار الجغرافية ستوفر له إمكانية تنظيم تحالفات وعمل شبكات نسوية عالمية ضاغطة، باتجاه نفاذه في دول وشعوب تعاني من غياب السلام، ودول تعاني المرأة من التهميش والغياب.

سيضيف تبني القرار فلسطينياً، وتشكيل الإئتلاف الوطني للقرار، مساحات أوسع للفلسطينيات، من أجل إعادة الاعتبار للوطني، والمزاوجة بينه وبين الاجتماعية، والذي تتقاطع بنوده مع عناصر برنامج الحركة النسوية الفلسطينية، وبما يمكنه من مقاربة الاحتياجات النسوية الفلسطينية.

القرار المذكور فرصة لتوحيد الجهود، وفرصة لإعادة إحياء الفعل الوطني من قبل الفلسطينيات، كما أنه وسيلة دولية لمحاكمة الاحتلال الإسرائيلي، عن الانتهاكات التي يمارسها بحق الفلسطينيين جميعاً، وتحديداً النساء، حيث يتضمن القرار العديد من التدخلات التي تبناها الإئتلاف، كالحماية والرقابة ومساءلة الاحتلال دولياً. وهو فرصة للاشتباك مع حاجة الفلسطينيات للتمتع بالسلم الأهلي، نتيجة الانقسام الداخلي، ومع حاجتهن للتمتع بالحماية والأمن في ظل الاحتلال الإسرائيلي.

النساء الغزيات: تاريخ من المعاناة والمقاومة

عودة للطابون والسراج ولمبة الكاز وسيارات تعمل على الغاز

د. هديل رزق القزاز

مع توارد الأنباء عن انقطاع الكهرباء في قطاع غزة، وعدم قدرة المحطة الوحيدة لتوليد الكهرباء، عن تزويد الأهالي بالكهرباء لمدة تزيد عن ٦ ساعات يومياً، وصرخات الناس المطالبة بالانتباه لمعاناتهم، عادت بي الذاكرة للبحث الذي قام به مركز شؤون المرأة في غزة، في العام ٢٠٠٧، والذي حاول توثيق معاناة النساء الغزيات ما بين الانسحاب الإسرائيلي أحادي الجانب، وما بين الاقتتال الداخلي العنيف، وتشديد المقاطعة الدولية والحصار على غزة. إن هذه المعاناة في القطاع مستمرة منذ سنوات طويلة، حتى أننا نسيناها وسقطت غزة ومعاناة أهلها من حسابات الكثير من السياسيين على الجانبين.

تشير الإحصائيات الفلسطينية، أن القطاع بحاجة إلى ما يقارب ٢٠٠ ميغاوات من الطاقة الكهربائية، نصفها توفره محطة الطاقة الموجودة في مدينة غزة، ونصفها الثاني من قبل شركة الكهرباء الإسرائيلية. شهد قطاع غزه منذ تشرين أول ٢٠٠٦، انقطاعاً مستمراً للتيار الكهربائي كأسلوب من أساليب العقاب الجماعي، مما أوجد واقعاً جديداً ومريراً للمرأة الفلسطينية، التي تعاطت مع هذه المعاناة، بالعودة لاستخدام أفران الطين للحصول على الخبز، وحتى طبخ بعض الطعام عليه، وعاد السراج ولمبة الكاز وأضواء الشموع إلى حياة الأسرة الفلسطينية.

في سلسلة من المقابلات التي تمت في العام ٢٠٠٧، لامسنا حجم المعاناة من تجارب نساء متنوعة، وتحديداً لأن الاتصالات التي أجريتها في الأيام القليلة الماضية، تؤكد على أن المعاناة مستمرة ومتواصلة، وأن طول المعاناة يضعف القدرة على الصمود، فالكهرباء ترتبط بجميع مجالات الحياة، بما في ذلك الصحة والعمل وسلسلة الانتاج. جميع المحاولات لتحديد من المسؤول تفشل، حين يتخلى الجميع عن مسؤولياتهم، وتترك نساء غزة وأطفالها ومرضاها تحت رحمة الاحتلال والفساد والإهمال.

امرأة من أرض بكر قالت: «أصبحت أعيش على الشمعة، وضوء الكاز، وأطبخ على مقدار يومي، وإذا كان أكثر أضعه في الفريزر الذي يحتفظ ببعض البرودة وإذا لم يوجد، كنت أحضر وعاءً كبيراً فيه ماء، وأضع فيه طنجرة الأكل مثل ما كانت أمي تعمل، وأصبحت أدرس ابني دروسه على ضوء الشمعة أو قنديل الكاز».

وقالت طالبة من غزة: «كنا نقتصر على توفير حاجات معينة للطبخ، لأننا لا نستطيع شراء كامل احتياجاتنا من السوق، لعدم توفر كهرباء لأن الثلاجة لا تعمل، واستغنينا عن الكوي، ونقوم بإشعال أضواء المنازل من خلال لمبات الكاز، التي تملأ رائحتها أجواء المنزل وتؤثر عليه». امرأة من تل الهوا قالت: «مع قطع الكهرباء، انقطع رزقي، كنت بخيط على المكينة بتشتغل على الكهربا، مش قادرة أخيط وأعمل شغلي علشان أجيب رزق ولادي، صرت أطبخ على الحطب، أنا بالنسبة الي عايشة في منطقة خلا، وجيرانا عندهم أرض، وفي تبادل منفعة بيني وبين جيراني. تبادل منفعة يعني جارتي بتجيبلي ضمة ملوخية، وأنا بخيطلها اشي بدها إياه، قسماً بالله ناس جابوا لي خبز أطعمه للبط، عندي كم بطة أنا وأولادى أكلنا الخبز بدل البط، لقيته منيح بس يابس سخنته وأكلناه، لازم نصبر ولازم الست تحاول تشتغل قد ما تقدر».

امرأة من رفح، أكدت العودة إلى خبز فرن الطينة، الذي كان يصبغ وجهها بلهيب الفرن بسبب استخدامه، ومنهن من سهرت الليالي تنتظر وتترقب مجيء الكهرباء إلى منطقتهم، حيث قالت:

«إن انقطاع التيار الكهربائي غير مجرى حياتنا كلها، ننتظر ساعات طويلة في الليل للغسيل وإنجاز كل الأعمال المتعلقة بالكهرباء أو الدراسة». امرأة أخرى قالت: «يعنى أقل اشى بطلت البس الحاجات الى بدها كوي، لكن شغلي كتير كتير تضرر، انه صرت مثلاً أصحى وقت تجى الكهربا، وبسرعة اسحب كل الإميلات والشغل الضروري، وبعدين أكتب الرد على ورق، عشان اول ما تيجي الكهربا أرد عليهم، يعنى تأثرت كتير بشغلي، لأنه كل شغلي ومراسلاتى الخارجية عن طريق الإيميل، فيعنى صار الواحد يرتب وقته على حسب وقت الكهربا، لكن الحر الشديد الى نعاني منه وولا يوجد مرواح، انه نستحمم كتير». امرأة من رفح، تل السلطان قالت: «الغاز كنت بس للضرورة بستعمله، والطبايخ الي بدها وقت كتير، كنت أطبخها على النار، وعملت على السطح غرفه صغيرة من القماش والخيش، عشان أطبخ فيها على النار، وكمان عملت عندى على السطح فرن طينة، وكان الجيران ييجوا يخبزوا عندى، وكنا أيام نقسم كل وحده وقتيش بدها تخبز، وأوقات نقعد كل وحدة تستنى التانيه لحد ما تخلص، عشان تخبز التانيه، وهيك يعنى مشينا حالنا».

إن المجتمع الفلسطيني بشكل عام، ومجتمع قطاع غزة بشكل خاص، مجتمع منكشف اجتماعياً واقتصادياً، ويعاني منذ فترات طويلة ومتواصلة من حالة إفقار وعزل لا مثيل لها، أضف إلى ذلك شدة القمع والحصار والتعرض المستمر لإعتداءات الاحتلال الإسرائيلي المتواصلة، من قصف وهجوم بالطائرات المقاتلة والمدافع الأرضية والزوارق البحرية. على هامش هذا المجتمع وفي موقع متدنٍ نسبياً، تقف المرأة في قطاع غزة في موقف صعب، حيث يتوقع منها أن تقوم بدور كبيرٍ في استمرار هذا المجتمع وبقائه، دون أن يكون لها دور ملموس في المجتمع.

تاريخ طويل من المعاناة

مثلهن مثل جميع أفراد المجتمع في قطاع غزة، عانت النساء من الحواجز الاحتلالية ومن تفكك العلاقات الاجتماعية بسبب صعوبة التنقل، ومن المخاوف المرتبطة بالقصف والاغتيالات والإعتقالات. جاء الانسحاب الإسرائيلي أحادي الجانب، يحمل أملاً في التغيير، إلا أنه حلم قصير الأمد لم يمتد إلا أياماً قليلة، نعمت فيها الأسر الفلسطينية بمتعة التحرك بين شمال القطاع وجنوبه، وزيارة مواقع المستوطنات التي كانت تلتهم أغلب الشواطئ وأراضي المواصي. ما لبثت الأسر الفلسطينية أن أفاقت على شبح الاقتتال الداخلي والإنفلات الأمني، الذي أفقد الجميع، والنساء تحديداً الأمن والأمان. فبعد الانتخابات التشريعية وفوز حركة حماس بأغلبية مقاعد المجلس التشريعي (٧٤ مقعداً من أصل ١٣٢ مقعد) بدأ الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة بدفع فاتورة هذه الممارسة الديمقراطية، التي شهد العالم كله بنزاهتها. توقفت المساعدات التي هي الوقود الذي تسير فيه بلد بدون موارد وبدون اقتصاد، بلد محاصر براً وجواً وبحراً، ويعيش أهله في سجن كبير، لا يملكون إلا النزر القليل من مقومات البقاء على قيد الحياة، توقفت الرواتب التي كانت تسير عجلة الحياة، ليس فقط لقطاع الموظفين، بل لجميع فئات المجتمع، بسبب ارتفاع معدلات الإعالة في قطاع غزة، واعتماد الكثير من العائلات على رواتب السلطة، وبدأ الوضع في التدهور يوماً بعد يوم.

جاء تأثير الحصار المفروض من قبل إسرائيل وأطراف خارجية، مباشراً على القطاع الحكومي، حيث ظهرت أشكال الحصار في وقف وتجميد تحويل عائدات الضرائب والجمارك، التي تقوم إسرائيل بتحويلها للسلطة الوطنية الفلسطينية بشكل شهري ،والتي تشكل ما يقارب ٦٠٪ من إجمالي إيرادات السلطة، الوطنية الفلسطينية الشهرية، ووقف دعم الموازنة من قبل الدول الأجنبية، والتي بلغ متوسط قيمته الشهرية ١٣ مليون دولار أمريكي خلال العام ٢٠٠٥، بينما لم يتم تحويل أي مبلغ منذ بداية العام ٢٠٠٦، حتى تشكيل حكومة سلام فياض في تموز من ٢٠٠٧، وعدم وجود آلية تمكن من وصول المساعدات من الجهات العربية إلى حسابات الحكومة الفلسطينية. هذا بالإضافة لتأثير القيود والشروط التي ووجهت بها شبكة النظام المصرفي الفلسطيني في ظل الحصار، مما أعاق من قدراتها على منح التسهيلات المصرفية كالمعتاد، سواء للسلطة الوطنية الفلسطينية أو الأفراد والموظفين. كما شكلت نتائج الانتخابات مدخلاً لنوع جديد من الفلتان الأمني الذي صبغ بصبغة سياسية، بحيث انتشرت أعمال التهديد والترهيب وأعمال القتل المتبادل، وكانت غالباً بغطاء سياسي، توج بالصراع المسلح بين حركتي فتح وحماس.

باتت النساء مقيدات وقلقات من هذا الغول، الذي حدد من مساحة حركتهن في الحيز العام، وزاد من خوفهن من رصاصة طائشة تؤدي لاتهامهن بأنهن قتلن على خلفية ما يسمى «شرف العائلة»، صرن أكثر قلقاً على بناتهن، وزدن من القيود المفروضة عليهن، عانين من آلام الفقدان والصدمة والعزلة الاجتماعية والخوف من المجهول، وعلى الرغم من ذلك، كان من المتوقع منهن أن يساهمن بأشكال مختلفة في دعم الأسرة مادياً ومعنوياً، سواء كان ذلك عن طريق العمل بمهن إضافية، تكون عادة على أدنى سلم المهن اجتماعياً، أو باستجداء المعونات المقدمة على شكل كوبونات، والمرتبطة بشروط مختلفة، منها المشاركة في أنشطة الأحزاب السياسية، أو حتى بالتزويج المبكر، أملاً في الخلاص من لقمة إضافية، وتعرضن للتهديد بأن يتزوج أزواجهن امرأة ثانية «موظفة»، أو بالاقتصاد في المصروفات واللجوء لبدائل مختلفة، من أجل تقليل النفقات، بما في ذلك العودة إلى طرق بدائية لإعداد الطعام والخبز.

تبقى المرأة في قطاع غزة أسيرة للعادات والتقاليد، حتى وإن كانت تعمل من أجل حماية الوطن والدفاع عن حقوقه وحقوقها هي أيضاً. تعاني نساء قطاع غزة مثلهن مثل النساء الفلسطينيات بشكل عام، من اضطهاد مزدوج، من الاحتلال ومن المجتمع، على أن النساء في قطاع غزة، هن اللواتي يحافظن على نسيج المجتمع الداخلي، ويحفظن أسرهن من التشرد والجوع، بطرق تكيف مختلفة ومبدعة. تعيش النساء في قطاع غزة إزدواجية كبيرة في المعايير، فمن ناحية يأخذن دوراً أكبر في توفير لقمة العيش لأسرهن وعائلاتهن، ويتوقع منهن أن يذهبن للبحث عن كوبونات الإعاشة أو التموين، والعمل في أي مهنة مهما قل شأنها ودخلها، من أجل توفير عيش الكفاف لأسرهن، ومن ناحية أخرى لا يحصلن في المقابل على أي تقدير مجتمعي لهذا الدور، ولا أي اعتراف بأهميته. بل على العكس، عليهن أن يتحملن ضغوطاً نفسية مضاعفة، وأحياناً أشكال مختلفة من العنف من الزوج والأبناء والعائلة الممتدة، بحجة أن هؤلاء يتعرضون لضغوطات كبيرة، وأن من واجبها أن تتحمل.

رغم الألم والحصار والإفقار، إلا أنه هناك ومضات منيرة عند النساء الغزيات، تستوجب التوقف والتأمل. عندما حاولنا التعرف على آليات التصدى والمقاومة لدى النساء في المؤسسات والأحزاب، في الشوارع والبيوت والأسواق. ملامح مختلفة ترتسم على وجوه، تختلف التعابير، منهن من خطت تجاعيد الزمن وجهها، ومنهن من تحاول جاهدة رسم غدٍ أفضل. ويبقى السؤال هل يمكن رفع الصوت عالياً أمام المعاناة المتواصلة، ومن سيعلق الجرس، ومن سيوصل صوت النساء للمسؤولين عن أزمة الكهرباء، وعن تعطيل المصالحة، وعن الإفقار المتواصل لغزة؟؟

الصفحة الثقافية

كل عام وأنت اقرب

رسائل فلسطيني إلى امرأة نائية

بقلم: عدنان الصباح

رائعتي البعيدة

كلما سمعت عن منخفض جوي جديد، هرعت إلى صومعتي الزجاجية، أطل منها عليك تغسلين وجه الأرض، فأنا أوحدك بالمطر، ولست أجد بديلاً لك في غيابك، ولا وسيلة لأصلي صلاة الوصول إليك، إلا من خلال انتظام خيوط الماء مع السماء، فلا شيء يخفى على السماء حتى مكان اختفاءك، ومن خلف زجاج صومعتي أقراك بين حبات المطر، التي تسيل على الشارع المؤدي إلى حيفا، ويملؤني الفرح، فوحده الماء إذن قادر على تجاوز الحدود، ولن تنفع حواجز جيش الاحتلال التي تغلق في وجهنا الطريق إلى حيفا الجبل والبحر، أمام سيولك مطراً جميلاً نقياً، لا يعرف الحدود ولا الحواجز ولا الطغاة.

حبيبتي

يا ازرقاق البحر في حيفا، وانحسار الموج حزناً على غياب الأحبة والرفاق، يا اخضرار الكرمل المسروق عنوة من بين ضلوعي، ويا وجع البرتقال على غياب أنامل الصغار، الذين غابوا في الغياب كما تفعلين، رغماً عنهم، يشبهك الغياب القسري للوطن عن العيون وعن فعل التلامس بالتراب، وليس أادفأ من ترابي غير عينيك، والبرد قارس حين تغيب حيفا وتغيبين، فلا بيت يملؤه الدفء في العمر، ولا عيناك توقظان الوجع في الأطراف، فيشتعل الجسد بدفء الحلم إن اقتربت قليلاً.

رائعتي

يا أنت، يا كل المدن المدونة على دفاتر الشعراء دماً وحبقاً وأهازيج فرح، من لوركا إلى نيرودا إلى حكمت، ومن غيث المتنبي الذي لم يصل إليه قبل وصول السيف إلى ليلى، إلى وجع الملوح، أطلي الآن علي، فبعدك لا ضياء ولا مطر، بعدك لا شمس تشرق، والأقمار ونجومها لم تعد تملك القدرة على تبديد الظلام، كلما حاولت تصور عنوانك، فوجئت أنني أحبك فلسطينية، والحب في حياة الفلسطيني يشبه الخبز، والخبز في بلادنا لا يمكن الوصول إليه دون محاربة الأعداء، نفس الأعداء الذين يقطعون طريق الخبز للفلسطيني بحرابهم وحواجزهم وجدرانهم ومستوطناتهم، فهم أيضاً يحرمون علينا القدرة على الحب بحرية، فكيف يمكنني الوصول إليك إن كنت تشبهين الورد الجوري في حدائق غزة، أو كنت ناعمة براقة كذهب شواطيء حيفا، أو قريبة للقلب كوجوه كل الحالمات في مخيمات الشتات، أو كنت شامخة كأسوار القدس؟ أنا مجبر أذن أن احبك، شرط أن تكوني حوض حناء نابلسي أو ياسمينة بالاسم واللون، كاشتال الياسمين في أحواض البيوتات النابلسية، شريطة أن لا يتذكر المحتلون أهمية حاجز دير شرف، وإلا سيصبح لقاءك صعب، أو أن تكوني من رام الله، ورائعة كنسيم ليلها الصيفي، شريطة أن يغفى جنود الاحتلال على حاجز زعترة، أو تلحمية تشبهين أصالة المهد، شريطة أن لا يخشى جنود الاحتلال طريق المسيح عليه السلام، ويشعلون النار في وادي النار، أو أن تكوني دالية بحنو كروم العنب وعتاقة نبيذه في الخليل، شريطة أن لا يعلنوا جنونهم ويرفعون الحواجز بين البيت والبيت، وبين الحي والحي، وبين المصلى والمصلى في نفس المسجد، واه لو كنت ريحاوية دافئة كدفئها في الشتاء، فسيقلقني جنونهم في إغلاق كل السبل إليك، لأنهم لا يحبونك، فيسرقون منك كل الأطراف والحواف كمن يختبئون من الله، تلك إذن هي حال الحب الخبز أو الخبز الحب في العيش الفلسطيني، فالأعداء على نفس البوابات أينما توجهت بحثاً عن الدروب إليك، ولن تنفع الطرق البديلة ولا الدروب الالتفافية التي علمونا كيف نبتكرها لنترك الطرق الحية لهم، في الطريق إليك لن أتنازل عن الدروب المباشرة، ولن أترك لهم حق اختطافك واختطاف الخبز من أفواهنا، ومنع الحليب من تلوين شفاه أطفالنا بالنقاء، فأين السبيل إليك، وأين الطريق إلى كفيك، وأين احتمالات احتضانك ممكنة وكل البوابات موصدة من الأعداء فعلاً، ومن الذين يعتقدون أن بإمكانهم منع العشق حتى في الحلم، فأنت إذن تنغرسين بأحلامي الحية على مرأى من الشمس، وتنتشرين في شرايين دماً يشبه دمك، ووجهاً يشبه وجهك، ودفئاً يطال قلبك وحناناً يرتسم بلون ساعديك. انتظريني حيث الروعة في كل زاوية في بلادنا، انتظريني على أعتاب بلعمة والسبباط في جنين، وقناطر نابلس، ونشوة النسيم في طرقات رام الله وأعتاب المهد وبلدة الخليل العتيقة، التي يصفر موتهم على جنباتها، فتردين أنت أهازيج حياة وتغاريد فرح، ظلي هناك طاهرة في الأقصى، وناسكة في القيامة، وظلي حورية بلون البحر في حيفا، وشامخة كما الكرمل، فسأستحم بماء البحر، واستظل بمطرك على قمم الكرمل، فاقتربي أكثر نلغي مسافاتهم ونعيش حبنا حياً.

شباط ٢٠١٢

الإطارُ والسِّجنُ

الشَّاعرة الإيرانيَّة شيما نثاري حقيقي فَرد

ترجمة: محمَّد حلمي الرِّيشة

أنا صورةٌ في هذا السِّجن... محاصَرةٌ تمامًا في إطارٍ خشبيٍّ
واقفةٌ تجاهَ جدارٍ منَ الطُّوب الأحمر
تمامًا مع قلبيَ في اللَّهب... الغبارُ والرَّمادُ فوق نافذتي كلِّها
ما من آذانٍ لتشعرَ بعَويلي
ولا منْ عيونٍ تذكرُ وجهي
كلُّ ما لديَّ هو روحٌ مستعبَدةٌ
محاصَرةٌ في الظَّلام مع الدُّموع تمامًا
ما من نهرٍ لينظِّفَ نافذتي... ولا منْ حبٍّ ليُريحَ قَلبي
لكنَّ كلَّ الظِّلال الرَّماديَّة والظَّلام
للدَّرب تعانقتْ في الضَّباب
وستارةَ الحرير البنِّيَّة... رقصاتٌ فاترةٌ في جوف اللَّيل
حين أطلبُ قداسةَ الرَّبِّ... أتمنَّى أن أكسرَ هذا الإطارَ
حتَّى أتنفَّسَ على يدِ المحيط... أركبُ على فلكٍ إلى النُّور
بعيدًا عنْ هذه الرِّمال

الأرضُ العجيبةُ

قالَ شاعرٌ في أرضي ذات مرة:
«حيثُما أكونُ، وفي أيِّ وقت، فالسَّماءُ لي»
سأقولُ: كيفَ يُمكنُني أن أَطيرَ إلى سمَائِكَ؟
بينما أنا ضائعةٌ من دونِ علامة
أنا في الأرضِ الَّتي لا يَرى أَحدٌ... مدى صُعوبة تحمُّلي أَلمي في اليدَيْن
أنا في الأرضِ التي لا أَحدَ يشعرُ
برقَّة رُوحي المحاصرة كلِّها في النِّطاقات
إلى أَيِّ مَدى يجبُ أن أعدُو للبحث عن سمائِكَ
من أجلِ الوصولِ إلى قصَّتكَ لأفرَّ من هذَا النِّطاق
كم وقتًا يجبُ أن أبكي حتى أُحرِّرَ نَفسي
لأفرَّ بلُطف وهدوءٍ من هذه الأرض
لقد فَقدتُ أرضي هذه حياتَها
بينما أنا على قيد الحياة أمشي على قشرتها
لا أحدَ يَرى كم أهتمُّ... لأحصلَ على إفراجٍ ممَّا ظَللتُ فيه
كلُّ الأرواح في أرضي في نطاق
كيف يُمكنني أن أطيرَ بدونِ أجنحتي؟
بينما أنا في نطاقٍ لأصلَ إلى أرض
أحلامي، الأرضِ المدهشة في السماء

ولدت في إيران يوم ١١ يوليو/ تموز ١٩٨٤. حصلت على شهادة في الهندسة الميكانيكيَّة. لديها شغفٌ في كتابة القصص والقصائد. ظهرت أعمالُها في مختلف المواقع على الإنترنت، وفي الصُّحف أيضًا.

في حديثها عن سهراتهما

إبراهيم نصر الله

وكيف أقولُ أحبُّكَ في آخرِ الليلِ
حين تعودُ إليَّ
على كتفيكَ نهارٌ ثقيلٌ
وشمسٌ مطاردةٌ بالسَّوادْ
وكيف أقولُ أحبكَ
لا الوقتُ وقتي
لأعبرَ صمتي
ولا نحن عُدْنا لأرضِ البلادْ!!
وكيف أقولُ أحبكَ
أولادُنا نائمونَ نَعمْ
وما خلفَ شباكنا من عِبادْ
قطعنا الطريقَ إلى روحِنا حافِيَيْنِ
كدمعٍ عزيزٍ تجمَّع في حدقاتِ الجيادْ
ومضى عمرُنا لنهاياته
قبلَ أن يتفتَّحَ في مساءٌ وأهمسُ:
إني أُحبُّ حياتي لأنكَ فيها
وإن خبأتْ مقلتايَ ثلاثةَ أرباعِ ما في الفؤادْ
فكيف أقولُ بأني أحبكَ
هادئةً
مثل غفوةِ أطفالنا
والزمانِ البعيدِ الذي ظلَّ في الروحِ ساكِنْ
ومثل الصباحِ الذي يتفتَّح في حَوْشِ بيتكَ
سراً
ويصعدُ قبل انتشارِ الجنودِ سطوحَ المساكِنْ
في آخرِ الليل حين تعودُ إليَّ
أحبُّكَ دونَ كلامٍ
وتعرفُ ذلكَ
ها حَوْشُ بيتي نظيفٌ
غسيلي نظيفٌ
وظليَ أخضرُ فوق وجوه بنيكَ
وصحنُ طعامِكَ ـ في عزِّ كانونَ ـ ساخِنْ

في حديثها مع زوجها

HEALTH

ارتفاع الدهون الثلاثية يزيد جلطات القلب

أولاً: إن الدهون الثلاثية مركبات عضوية دهنية، يصنَع جزء منها في الجسم، ويمتص الجزء الآخر من الطعام، ويحتفظ بها لإنتاج الطاقة، وهي قد تكون في مجرى الدم جاهزة لإنتاج الطاقة في الخلايا (نسبة قليلة)، وما زاد عن حاجة الجسم فيخزنه على شكل شحوم موزعة في مناطق الجسم المختلفة، تستدعى عند الحاجة إليها (الغالبية العظمى)، وإن زادت عن مستواها المقبول، فهي قد تتسبب في مشاكل عضويه كثيرة، ومن ضمنها المساهمة في انسداد شرايين القلب. والدهون الثلاثية قد تزيد وتنقص في نفس المريض، حسب نوعية الأكل المستهلك، مثل السكريات والدهون الحيوانية، وقد لوحظ أنها ترتفع في من لديهم زيادة في الوزن، أو عدم الاستمرار على التمارين اليومية، أو التدخين، أو بعض الأمراض الوراثية، أو تناول الكحول، أو بعض الادويه مثل أدوية حبوب منع الحمل، وبعض أدوية الايدز وبعض أدوية علاج سرطان الثدي، أو نقص إفراز الغدة الدرقية، أو بعض أمراض الكبد والكلى والسكري، وأخيراً الوراثة بنقص معين في الإنزيمات التي تتعامل مع هذه الدهون. وهناك نقطة هامة يجب توضيحها، وهي أن الكلسترول والدهون الثلاثية كل منهما عامل مستقل للإصابة بأمراض شرايين القلب، فالدهون الثلاثية هي ثلاثة أحماض دهنية مرتبطة بجلسرين تستخدم لإنتاج الطاقة في خلايا الجسم. أما الكلسترول، فهو مركب يشبه مركب الكحول إلى حد ما، وإن كان أكثر تعقيداً منه، وهو مهم لبناء الخلايا في الجسم، وبالذات الجهاز العصبي، وبعض الهرمونات والعصارة الصفراء. ويشترك الكلسترول والدهون الثلاثية في عدم ذوبانهما في الدم، وعدم وجود طريقة طبيعية لإخراج الزائد عن حاجة الجسم، سواء من الجهاز البولي أو الهضمي، وكذلك كلاهما يتسبب في زيادة جلطات القلب والرأس وأمراض أخرى، إذا زاد عن المستوى الطبيعي في الجسم لفترة طويلة من الزمن. وأخيرا كلاهما الكلسترول والدهون الثلاثية، يحتاجان لناقل يسمى البروتين الدهني (lipoprotein) من وإلى الكبد والأمعاء والأنسجه الأخرى. ومن هذه البروتينات الدهنية ما يسمى البروتين الدهني الثقيل الحميد HDL، وهو ينقل الكلسترول من جدار الشرايين إلى الكبد، ويعتبر نقصه في الدم من الأسباب القوية لسدد الشرايين بالكلسترول، ومنها البروتين الدهني الخفيف الضار LDL وهو ينقل الكلسترول من الكبد إلى جدران الشرايين، وارتفاعه يساهم في انسداد الشرايين بالكلسترول.

ثانياً: إن ارتفاع الدهون الثلاثية يزيد جلطات القلب والوفيات المفاجئة بنسبة ٤ إلى ٦ مرات، والجلطات الدماغية ٢ إلى ٣ مرات.

ثالثاً: إنه يمكن علاج المرضى المصابين بارتفاع الدهون الثلاثية بالحمية الغذائية والتمارين الرياضية، وإنقاص الوزن للمصابين بالسمنة، وأخيراً باستخدام الأدوية. ومن الملاحظ أن مجرد حدوث نقص بسيط في الوزن، من الممكن أن يحدث تغيراً كبيراً في مستوى هذه الدهون في الجسم، ويوازي في بعض الأحيان تأثير الأدوية على الدهون الثلاثية، ويجب التنويه إلى أن المأكولات البحرية وزيت السمك خصوصاً، يساعد على خفض الدهون الثلاثية، وبالذات إذا كان تناوله منتظماً.

رابعاً: كمقارنة بين خطورة ارتفاع الدهون الثلاثية وخطورة ارتفاع الكلسترول، فإن درجة خطورة ارتفاع الدهون الثلاثية على شرايين القلب، أقل من خطر ارتفاع الكلسترول السيئ، وهو بالتالي أقل خطورة من نقص الكلسترول الحميد (أي أن نقص الكلسترول الحميد، يعتبر أخطر من سابقية)، ولكن تظل المسألة نسبية، وتتعلق بعوامل متعددة تحد من استخدام هذا المفهوم على إطلاقه.

هي 9 هو

في مجابهة الذكورية المثقفة

سماح الشيخ

قدر ما هي كثيرة إشكالات التعامل مع المثقف الذكوري، أو محاولة إقناعه بذكوريته، قدر ما تحيط بنا نماذج متنوعة ومتلونة من أشكال الذكورية المثقفة، التي تتفنن وتبتدع الأساليب المعززة للتمييز السلبي ضد المرأة.

كُتاب ومبدعون معروفون، قاموا بالتقليل من شأن المرأة، سواء بإدلاء آرائهم التي تنم عن ذكورية واضحة، أو بالتنظير صراحة لمقولات وأفكار تعلي من شأن الرجل على حساب المرأة. على الجانب الآخر وقف ذكوريون مثقفون أيضاً، اختلف ظاهر قولهم وظل الباطن تقريباً واحد. (مثقفون) قد يعملون حتى في مؤسسات نسوية، ويتاجرون بكل الشعارات التي ترضي المرأة، لكن الدواخل شيء آخر تختلف ملامحه. العيش مثلاً وفق شروط المبدع الذكورية، يعمق الهوة بين مسؤولياته كشريك رجل تجاه البيت المشترك، وبين نظرته لشريكته المرأة، وبالطبع يخلق مزيداً من الاضطهاد تجاه النساء اللواتي يحطن بذاك المبدع من أم وأخت وابنة.. إلخ. فالعظيم المبدع لا يروقه تفاصيل الحياة الاعتيادية التي لا تليق بمقامه (المثقف)، فيختبئ وراء أنثاه، لتواجه هي صعوبات المعيشة ولا انتمائه. وكأن سعة اطلاعه أو حتى إبداعه في مجال أدبي أو فني معين، يهيلان عليه قداسة تعفيه من الالتزام عموماً، سواء بالأخلاق بمفهومها الإنساني العام، أو بالتقيد بواجبات أياً كان نوعها تجاه أي أحد.

ليس مستغرباً بالمطلق أن يكون للزوج (المثقف) حق إقامة علاقات حميمة خارج إطار الزواج، في حين أن هذا ال (حق) لا يمكن حتى مناقشته للزوجة، ولو كانت تفوقه ثقافة. الأمثلة المضحكة التي نجابهها كنساء، في المناسبات الثقافية والفكرية، وحتى السياسية، بل والجندرية أيضاً، باتت مكشوفة كأضحك ما يكون! ففلان (يساري) جداً، ويجب أن يسلّم على هذه الصديقة بقبلة، وتلك الرفيقة باحتضان، وكـ (متحرر)، عليه أن يخوض في جميع أنواع الحديث الخاص والحميمي والتنكيت السخيف مع النساء فقط، بل عليهن أن يسايرنه في كل حوار ويلتقينه خارج أي سياق، وإلا كنّ جميعاً رجعيّات ومتخلفات! في حين يكون عدم ظهور زوجته، مجرد ظهور، في أي مناسبة مهمة، لا يستدعي لديه أي مفارقة تثير الحنق. لا أجد حاجة للتبرير والدفاع عن أني لست ضد الثقافة أو اليسارية، حيث أرى في الأولى خلاصاً وفي الأخرى عدالة، شرط نزع المنطق الذكوري عن كليهما، وبعض المثقفين الكبير، رؤية الطبعة الاكثر توزيعاً من المثقفين الذكور، تسيء إلى الثقافة والفن والأدب والفكر والوعي والعلم والتمرد والإبداع... إلخ.

غير أن هذا لا يعني قبولي بالإنضواء تحت فكرة جموع واسعة تتفق على تشويه وسط ما، مثل الوسط الإعلامي مثلاً، لمجرد الحكم السلبي على معظم رواده. فالشرور إذا كانت موجودة في الـ (هنا)، فهذا لا يعني أن الـ (هناك) نظيف. فالرداءة في الوسط الثقافي قد تكون أفضل حالاً من رداءة الأوساط الاجتماعية أو السياسية أو المؤسساتية. وليس في ذلك حجة لكل من يدعي رغبته بأن ينأى بنفسه أو أسرته عن هذا الوسط أو ذاك، ذريعة ذكورية منه للغياب السلبي، وإلا أصبحنا كلنا غير منتمين هلاميين مشغولين فقط بذواتنا ومصالحها.

الزوج الذكوري عموماً يجهض ثقة المرأة بنفسها، لكنه إن كان مثقفاً فقدرته ستكون أكثر قوة وإبداعاً على ذلك، حتى تصل لتشكيكها بعقلها وقدرتها على التفكير والتعاطي مع الأمور. سيكون جهدها أكبر في إقناعه بأصغر الأمور، وسيعمل على فلسفة ومنطقة كل شيء لصالحه، ثم بادعاء العلم والمعرفة سيظلم معظم الأحيان. هناك احتمالية ضعيفة، لكنها موجودة، بأن تنهاه معارفه عن الظلم، وأن يدور صراع بين ما يدعي الإيمان به وبين ممارساته. تظل هذه الاحتمالية مرهونة أولاً وأخيراً بمدى إنسانيته. فالذي يرتفع حسه الإنساني ويعلو، وإن كان جاهلاً، سوف يحاول جهده التخلي عن ذكوريته. وتظل البساطة المفقودة في حياتنا عموماً مسبب خلل كبير يعمل كل منا عبره للإضرار بالآخر.

نساء كثيرات كرّسن كذلك ثقافتهن لخدمة الذكورة، والتنظير لغلبة وقوامة الذكر على الأنثى. لكن المرأة التي تعي همها الوجودي، ستساهم معارفها في تعميق إحساسها بهذا الهم. أما الزوجة المبدعة أو المثقفة (الحقيقية) ستتفاقم أزمتها بالعيش مع مثقف ذكوري ولو اعترف باختلافها. وحتى هذا لا يدعو لنبذ المثقفين الرجال. في الأغلب ستأتي مقولتي البسيطة هذه، صيداً يتندّر به أمثال هؤلاء على حياتي الشخصية، التي، ورغم مجابهتها لذكوريات أخرى، قد تبدو لي الأكثر حظاً، حين أكتب وأنشر وأمارس التمثيل، وأتواجد في الفعاليات والندوات التي أختار، ثم أعود لمجابهة زملائي الرجال (المثقفين).

بالشراكة مع
بنك فلسطين BANK OF PALESTINE
MDG ACHIEVEMENT FUND MDG:F

هزمتهم وانتصرت

هموم عادية!!؟

بقلم: عطاف يوسف

قرأت مرة في أحد الكتب، أن النصر ربما يكون صبر ثانية واحدة، وعندما شبه الكاتب المعركة بلعبة عض الأصابع وقال، من يصبر أكثر ويتحمل الألم ولا يصرخ، سيجعل الطرف الثاني يصرخ أولاً، ومن يصرخ أولاً ينهزم في اللعبة.

هكذا كانت المعركة بين الشيخ خضر عدنان وإدارة السجون، ومن ورائها الحكومة الاسرائيلية وكل مؤسسات الاحتلال، اعتقدوا أنك لن تصمد، وأنك في النهاية ستصرخ ألماً قبلهم، فيعلنون انتصارهم عليك وكسر إرادتك، وعندما صمدت أكثر من أشهر مضرب عن الطعام، الأيرلندي «بوبي ساندز»، الذي خاض معركة شرسة في سجن الظلم البريطاني، وكان مثلك يدافع عن حرية وكرامة شعبة، لكن للأسف انتهت المعركة بانتصاره على الظلم وخروجه من السجن، حتى لو كان جثة هامدة، وبذلك سجله التاريخ بطلاً قومياً ايرلندياً حراً، قاوم الظلم حتى قهره بموته. اعتقدوا أنك لن تصمد، وأنك بعد أيام ستصرخ راجيا أن يكفوا عن عض أصبعك، وتركع أمام آلام معدتك الخاوية، ومتطلبات جسدك الطبيعية، ولم يكن ليلومك أحد، لأن للبشر قدرة معينة على الاحتمال، وبشكل خاص آلام الجوع، الذي قال عنه شاعر العراق العظيم مظفر النواب: «لا تلم الكافر في هذا الزمن الكافر، فالجوع أبو الكفار، أنا في صف الجوع الكافر، ما دام الصف الآخر يسجد من ثقل الأوزار».

كما أن الجوع كان وما زال سبباً رئيسياً وراء اندلاع الثورات، واسقاط عروش كانت تظن أنها محصنة، طالما جيشت الجيوش وسلحتها بأخدث التكنلوجيا، لكنها سرعان ما تهاوت أمام شخص أحرق نفسه، احتجاجاً على جوعه وإهدار كرامته.

وأنت أيضاً، كانت معركتك معهم ليست فقط رفضاً للسجن، الذي اعتدت وشعبك عليه، من عدو مجرم، سرق الأرض والحرية، لكنها كانت معركة كرامة أيضاً، خضتها دفاعاً ليس عن شخصك فقط، وأنما عن كل فلسطيني، سواء كان داخل الوطن أم خارجه.

انتصارك هو انتصار لنا جميعاً، علينا أن نحافظ عليه، ونزف التهنئة لك ولعائلتك، والديك وزوجتك وأبناءك وكل من وقف إلى جانبك، حتى لو بمشاعره فقط، فأنت رفعت رؤوسنا عالية، في مواجهة أشرس الأعداء، اللذين كانوا مصريين منذ أول يوم لاحتلالهم، على كسر إرادة وشوكة كل فلسطيني، حتى لو كان في بطن أمه.

هذا الانتصار لا يجب أن ينسينا فواجعنا، التي تحصل ونكون نحن مسؤولين عنها، كما حصل في حادث الأطفال المفجع الخميس الماضي. لا أريد أن أكرر ما قيل، وعلى من تقع المسؤولية، فالجميع مسؤول، ابتداءً من مديرة المدرسة التي أخرجت الأطفال في هذا الطقس، الذي لا يصلح قطعاً للرحلات المدرسية، مروراً بالسائقين ووزارتي التربية والصحة والشرطة والدفاع المدني، وليس انتهاءً بمسؤولية أولياء أمور الطلاب، الجميع مسؤول. لكن في وضعنا الفسطيني، دائماً هناك مسؤولية للاحتلال عما يجري، ولا يجب أن يعفى منها، فلو لم يكن هناك جدار وحاجز في قلنديا، لما تأخرت طواقم الدفاع المدني والإسعاف في الوصول، ولو لم يمنع الاحتلال توسيع ذلك الشارع ووضع حاجز في وسطه، لما حصل الحادث، ولو سمح الاحتلال بوجود مركز للدفاع المدني في منطقة الرام، لما كانت الفجيعة بهذا الحجم.

الاحتلال سبب كل مصائب الشعب الفلسطيني، هذا القول صحيح، لكن هناك مسؤولية تقع علينا، فأنا منذ أكثر من خمسة عشر عاماً أسوق في شوارع الوطن، لم أر يوماً أن هناك احترام لسيارة الشرطة أو الإسعاف، لا من قبل السائقين ولا من قبل المشاة، بأم عيني شاهدت شخصاً أجبر سيارة الإسعاف على التوقف ليقطع الشارع، ولم يفكر لحظة أن انتظارة ثوان معدودات حتى تمر سيارة الإسعاف، لن يكلفه شيئاً، وأن نفس الثواني من الممكن أن تكون فاصلة في حياة شخص ينزف دماءً كثيرة بسبب إصابته في حادث، أو شخص توقف قلبه عن الخفقان لسبب ما، ويحتاج إلى الوصول للمستشفى بسرعة فائقة. ولن انسى ذلك السائق الذي كان يسير خلفي في شارع ضيق، عندما سمعت بوق سيارة إسعاف، كان سائق الإسعاف مستعجلاً ليصل إلى مصابين في حادث على شارع الطيرة، أنا انتهزت وجود منطقة ترابية فتوجهت إليها لاسمح لسيارة الإسعاف بالمرور، وكانت تتسع لي ولمن يسير خلفي، لكنه ضرب سيارتي واستمر في طريقه معيقاً سيارة الإسعاف، ولم يتوقف حتى لمجرد الاعتذار مني على ما سببه لسيارتي من أضرار.

itaf1957@yahoo.com

صاحب الإمتياز طاقم شؤون المرأة
طاقم شؤون المرأة
المشرفة العامة : سريدا حسين
المحررة المسؤولة: لبنى الأشقر
تحرير وتدقيق: عطاف يوسف
شارع الإرسال – مركز عواد ص.ب : ٢١٩٧ رام الله
هاتف : ٢٩٨٦٤٩٧ – فاكس: ٢٩٦٤٧٤٦
بريد الكتروني: (watc__media@palnet.com)
الآراء الواردة في الصحيفة تعبر عن رأي اصحابها
تطبع في مطابع الايام